العراق
محافظة المثنى

إستثمار المثنى

٦
كانون الاول ٢٠٠٩
مجلة شهرية تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

وضع حجر الأساس لأول مشروع استثماري في المحافظة

محافظ المثنى يشيد بجهود هيئة الاستثمار

مجموعة شركات الرياض تنقل جزءا من استثماراتها الخارجية إلى المثنى

استثمار المثنى

مجلة شهرية
تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

رئيس مجلس الادارة
ورئيس التحرير
المهندس عادل داخل محمد

نائب رئيس مجلس الادارة
المهندس عامر عباس عزيز

سكرتير التحرير
علي حنون ال معلا الشمري

محرر الاخبار
كاظم مسافر عبد

الإشراف الفني
عبد الكريم ياسين العبساوي

التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطيه

التصوير
أمين علي داخل

البريد الإلكتروني
Samawa_investment@yahoo.com

موقعنا على الانترنت
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

العراق - محافظة المثنى
تصدر المجلة عن هيئة استثمار المثنى وهي دورية اعلامية مستقلة تصدر عن دائرة حكومية غير مسؤولة ولا تعبر بالضرورة عن آراء وطروحات ما يصدر فيها ولها حق النشر او عدمه والتعديل والحذف.
- يخضع الناشرون فيها لحقوق النشر الادبي امام الآخرين دون ادنى مسؤولية للمجلة.

مجموعة المثنى للطباعة والنشر

معا.... في مسيرة الاستثمار

رئيس التحرير/المهندس عادل داخل محمد
مدير عام هيئة استثمار المثنى

على طريق الإصلاح الاقتصادي الذي ينتهجه العراق وفق رؤية شاملة للتنمية والاستثمار وما تزامن معها من خطوات جديه لتحقيق أهداف هذه المسيرة , تمثلت بالرغبة المعمقة لتفعيل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وتحريك المفاصل القطاعية المتعطلة , وبالذات القطاع الزراعي الحيوي لتامين الأمن الغذائي وإعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في التنمية المتكاملة ,وتطوير استحقاقات المناخ الاستثماري بمجموعة من التشريعات والإجراءات الادارية لتسهيل تدفق رووس الأموال وقدوم الشركات العالمية للإسهام في إرساء ركائز قاعدة التنوع الاقتصادي وتحريك التنمية العمرانية والتجارية والمرتكزات الخدمية والسياحية وتنشيط سوق العمل لتحقيق مكاسب اجتماعية وابتكار مصادر جديدة للدخل والوظائف.

وفي سياق هذه المسيرة المباركة صدر قانون الاستثمار وتعديلاته ومانبعها من خطوات التحرك المثمر للتواجد المتميز بين أوساط المحافل الدولية ورجال الأعمال , تمثلت بمجموعة من المؤتمرات واللقاءات للترويج للبيئة الاستثمارية البكر وعرض الفرص المشرقة وإعلان ترحيب العراق بدخول الشركات ذات الخبرة التقنية والمؤهلات الإدارية المعاصرة للعمل بشتى المجالات والقطاعات .

وفيما يمثل مؤتمر واشنطن الاستثماري امتدادا طبيعيا لمؤتمر لندن وملتقيات القاهرة وعمان واسطنبول والتي بمجموعها كانت دعوة صريحة وصحيحة عن نية العراق لاسترجاع وتبوء مكانته الاقتصادية في هذا العالم والانفتاح على الشركات والمستثمرين وبيوت المال والخبرة للمساهمة النشطة في هذه التوجهات .

لقد شهدت هذه المؤتمرات والملتقيات إقبالا نوعيا ومشاركات كثيفة لمجموعة كبيرة من النخب الاقتصادية (شركات وأفراد) وأسهمت في تقديم وإبراز الوجه الحقيقي للعراق وما يمتلكه من قدرات وخامات وإتاحة الفرص للالتقاء بين المستثمرين الدوليين والمسؤولين الحكوميين من أصحاب القرار وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار والعديد من رجال الدولة ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال ... وكانت إطلالة اقتصادية بالغة الأثر وفرصة لشرح ومناقشة تفاصيل التشريعات والضمانات والفرص الغزيرة وعرض الخطط الرامية للنهوض التنموي ومستقبل الاستثمار .

وفي إطار هذه الجهود حرصت محافظة المثنى متمثلة بالسيد المحافظ وهيئة الاستثمار على تثبيت حضورها النشط والمتميز في هذه الإطلالة والمساهمة بفاعلية في مؤتمر واشنطن بعرض خصوصية المحافظة وما تمتلكه من مميزات جغرافية ومؤهلات اقتصادية واستثمارية جاهزة لترسيخ قاعدة واسعة من الأنشطة ... وعلى هامش المؤتمر ,كانت لنا لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال والمستثمرين وتوزيع العديد من المطبوعات والمنشورات ذات العلاقة بالفرص المتاحة وشرح تفاصيل الخارطة الاستثمارية وإستراتيجية الهيئة للانفتاح الاقتصادي والعمراني وتوجيه الدعوة لزيارة المحافظة للوقوف على الواقع ونلمس الحقائق عن قرب .

و لقد وفر مناخ الاحتكاك بالنخب الاقتصادية فرصة لتعزيز ثقة الشركات لتجاوز حاجز التردد والمخاطرة وطمأنتهم بجدارة البيئة ومناخ العمل ومستقبل استثماراتهم فكان حضورنا بمثابة مسعى للترويج وتبادل المعلومات والإجابة بوضوح عن الاستيضاحات لاختزال المسافة بين الحلم والواقع ... بين الطموحات والتطبيق الميداني على طريق العملية الاستثمارية .

واليوم ونحن نشهد بواكير كل هذه الجهود... تظهر إلى الوجود , لترسم على الأرض بداية ملامح المنهج الاستثماري السليم ومنطلق تمخض عنه المباشرة بأعمال فندق قصر السماوة وقرب المباشرة بمدينة الألعاب ومشروع المدينة الصناعية ومستشفى السماوة والسوق التجاري ... واستثمارات جاهزة للنزول إلى ميادين العمل وتثبيت ركائز البناء , تجاوزت أقيامها مليارى دولار أمريكي .... استثمارات نوعية ستنعكس آثارها على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وفتح مجالات العمل والرزق الكريم لأبناء المحافظة.وستواصل الهيئة طريقها مدعومة بموازرة وتعضيد كافة المؤسسات والدوائر , لان (الهيئة) خلية في الجسد الحكومي المؤسساتي الواحد.ومن الله السداد والرشاد

محافظ المثنى يضع حجر الأساس لأول مشروع استثماري في المحافظة

بعد سلسلة من الجهود المكثفة لهيئة استثمار المثنى في استقطاب كبرى الشركات الاستثمارية العالمية وضع في محافظة المثنى حجر الأساس لأول مشروع استثماري وسط حضور مكثف من قبل المسؤولين في الحكومة المحلية ووسائل الإعلام في المحافظة .

حيث أعلن محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي خلال وضعه حجر الأساس لمشروع فندق قصر السماوة السياحي عن سعادته البالغة وهو يشهد بدء العمل بأول مشروع استثماري في المثنى معربا عن أمله الكبير بان تشهد المحافظة خلال الفترة القادمة تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية التي ستعمل على تنمية المحافظة والارتقاء بها وأضاف الميالي ان هناك رغبة جادة من قبل الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية منها بالدخول إلى المحافظة والسعي إلى الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الاستثمارية وعلى كافة المجالات الصناعية والسياحية والزراعية والإسكانية .

من جانبه أعلن المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى ان الهيئة تسعى وبكل جهودها إلى تفعيل العملية الاستثمارية وتهيئة كافة السبل الكفيلة التي تمكن الشركات من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المحافظة سيما بعد إقرار التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 من قبل مجلس النواب العراقي والتي ستنهي الكثير من المشاكل والعقبات التي تواجه عمل الاستثمار في عموم محافظات البلاد.

يشار إلى مشروع فندق قصر السماوة السياحي سينفذ من قبل شركة أنفست بارادايز البريطانية خلال (21) شهرا من تاريخ المباشرة وبكلفة (8) مليون دولار امريكي حسب ما أعلن المدير المفوض للشركة المنفذة الدكتور منتصر ادهم عزمي الأنصاري والذي أضاف ان الشركة تسعى لتحويل دار استراحة المثنى سابقا إلى فندق أربع نجوم عبر إضافة (102) شقة فندقية بالإضافة إلى قاعة للأعراس مجهزة بأحدث وسائل الراحة وقاعة اجتماعات مزودة بأجهزة ترجمة فورية وبناء مركز تجاري عملاق مدعوم ومجهز بمنتجات ذات مناشئ عالمية.

رئيس مجلس محافظة المثنى يشدد على ضرورة تنسيق الجهود بين الدوائر الخدمية وهيئة الاستثمار

في إطار المساعي الجادة من قبل الحكومة المحلية في المثنى من اجل تنسيق الجهود المشتركة بين الدوائر الخدمية في المحافظة وهيئة الاستثمار وجه رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف حسن عباس الحساني تعميما للمجالس المحلية للاقضية والنواحي والدوائر الخدمية في المحافظة كافة بضرورة تنسيق الجهود من اجل تسهيل عملية تخصيص وتسليم قطع الأراضي والمواقع للشركات الاستثمارية التي يتم منحها التراخيص الاستثمارية حسب قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته.

كما حمل الحساني المسؤولية الكاملة في حصول أي تلكؤ أو تأخير من قبل الجهات المعنية ضمن الأمور الفنية والإدارية المتعلقة بهذا الخصوص.

الميالي يزور هيئة استثمار المثنى ويشيد بجهودها المتميزة في دفع العملية الاستثمارية

أبدى محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي سروره البالغ لسير العمل في هيئة استثمار المثنى والجهود الجبارة التي يبذلها القائمون عليها جاء ذلك خلال زيارته إلى هيئة استثمار المثنى ولقائه بالملاكات العاملة حيث جرى مناقشة طبيعة العمل والمعوقات والمشاكل التي تواجه سير العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وأشار الميالي إلى تميز هيئة استثمار المثنى في اداء الأعمال الملقاة على عاتقها ودورها الكبير في استقطاب الكثير من رجال الأعمال والشركات الاستثمارية العالمية وأضاف إننا ننتظر اليوم الذي سيتم الإعلان فيه عن افتتاح أول مشروع استثماري في المثنى ونسعى بكل جهودنا إلى تحقيق هذا اليوم واعتماد الاستثمار كبديل أساسي في عملية التنمية في البلاد كما أكد محافظ المثنى على ان الحكومة المحلية في المحافظة قادرة على توفير الحماية الكافية وتهيئة المناخ الأمني للشركات الاستثمارية وتمكينها من ممارسة نشاطاتها الاستثمارية في المثنى.

من جانبه أعلن المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى إلى ان الأيام القادمة ستشهد قفزة نوعية في العمل الاستثماري من خلال التعديل الجديد على قانون الاستثمار من قبل مجلس النواب.

وأضاف ان هيئة استثمار المثنى قدمت خلال الفترة الماضية القصيرة من عمرها جملة من الانجازات التي أهلتها ان تكون الأولى على مستوى العراق من خلال عدد الرخص الاستثمارية التي منحتها هيئة استثمار المثنى والبالغة (25%) من مجموع الرخص الاستثمارية وبنسبة (40%) من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في البلاد.

نتائج مؤتمر واشنطن للاستثمار

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار يصف المؤتمر الاستثماري العراقي الأمريكي بأنه(إطلالة كبيرة ومميزة للشركات الأمريكية)

وصف الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار المؤتمر الاستثماري العراقي - الأمريكي بأنه إطلالة كبيرة ومميزة للشركات الأمريكية لإيجاد الفرص الاعمارية والتنموية في العراق كما انه شكل فرصة سانحة لرجال الأعمال العراقيين للعمل والشراكة في المشاريع التي تم طرحها خلال المؤتمر مع نظرائهم الأمريكيين وأضاف خلال مؤتمر صحفي موسع مع عدد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية ان المؤتمر شهد حضور نحو (700-800) رجل أعمال واقتصاد من الجانبين كما تضمن طرح (750) مشروع استثماري في (12) قطاع مختلف يتمثل في (الصناعة، الزراعة، النقل، الاتصالات، الصحة، التربية وغيرها) مشيرا إلى ان المؤتمر ساهم بخلق فرص للوصول إلى اتفاقات استثمارية بين الشركات الأمريكية والقطاع الخاص العراقي من جهة وشركات القطاع العام العراقي والشركات الأمريكية ذات الاختصاص من جهة أخرى.

وعن أبرز المشاريع التي جرى التركيز عليها في المؤتمر أوضح رئيس الهيئة ان مشاريع البنى التحتية (كالسكن، الكهرباء، الماء، اعمار الجامعات والمدارس وغيرها) حظيت بالاهتمام الأكبر لأهميتها وانعكاسها المباشر على المواطن العراقي مؤكداً بأن الهدف من المؤتمر هو تقديم العراق بصورته الجديدة للشركات العالمية والتعريف بالفرص المتاحة في جوانب متعددة من اقتصاده وليس فقط لإبرام العقود حيث سيكون العراق فيه منفتحاً على كل أشكال الاستثمار الذي يخدم البلاد.

من جانبها أكدت السيدة هازلاك نائبة السفير الأمريكي للشؤون الاقتصادية بأن المؤتمر كان(عالمياً) بكل المقاييس لأنه سجل حضوراً متميزاً للشركات الأمريكية الراغبة بالمشاركة والأخذة بالازدياد وصولا إلى يوم الانعقاد كما انه شمل الشركات العالمية الأخرى التي لها فروع في أمريكا وبينت ان هذا المؤتمر مثل انتقاله كبيرة بالاقتصاد العراقي من التركيز على الوضع الأمني في العراق إلى التركيز على الاقتصاد والاستثمار وهو ما يمثل تحديات جديدة للاقتصاد العراقي ففي الوقت الذي كنا نتلقى فيه الأسئلة والاستفسارات من المستثمرين حول إمكانية الدخول للعراق ومدى ملائمة الوضع الأمني نجد ان تلك الأسئلة بدأت تتحول إلى طبيعة الضمانات والتسهيلات المقدمة والبيئة القانونية والتشريعية وغيرها مشيرة في هذا الإطار إلى تجارب استثمارية ناجحة لشركات عالمية كثيرة نفذت في بلدان غير مستقره أمنياً وبظروف محفوفة بالمخاطر ولا تمتلك الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها العراق هذا ويتطلع رجال الأعمال في القطاع الخاص العراقي إلى المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر وبما يسهم بخلق شراكات استثمارية متنوعة مع نظرائهم الأمريكان.

وسط حضور تجاوز (1100) مشارك

مؤتمر واشنطن للاستثمار تظاهرة اقتصادية ملفتة

عقد في العاصمة الأمريكية (واشنطن) المؤتمر الاستثماري العراقي- الأمريكي الأول للإعمال والاستثمار بحضور دولة رئيس الوزراء على رأس وفد عراقي كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين في الدولة حيث أكد دولة رئيس الوزراء في كلمته خلال اعمال افتتاح المؤتمر بان الأمن والتنمية الاقتصادية أمران مترابطان ويكمل احدهما الآخر فلا يمكن الحديث عن استقرار امني دون ازدهار اقتصادي وبالعكس مبيناً بان كل مناطق العراق اصبحت الان وبفضل الجهود المتواصلة للاجهزة الامنية جاهزة للاستثمار ولم يعد هناك ما يسمى بـ (المناطق الساخنة) بل على العكس من ذلك اخذت محافظات العراق تتسابق لجذب الاستثمارات اليها معتبراً الثلاثين من حزيران من العام 2009 منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقة بين الجانبين العراقي والأمريكي وان اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين جاءت هي الأخرى لتلزم الحكومة العراقية ببذل المزيد من الجهود لتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي وقبل تلك الضمانات وأهمها ان العراق اصبح دولة ديمقراطية يحكمها الدستور والقانون وتوفر فرص هائلة في القطاعات المختلفة متقدماً بعرضه لجميع الشركات الامريكية والعالمية للدخول بشراكة ستراتيجية مع العراق في مجالات اقتصادية متنوعة داعياً رجال الاعمال وبيوت المال

الفرص المتاحة في السوق العراقي لاسيما وانهم سيجدون في العراق شعباً مضيافاً ومحباً للجميع بذل الكثير من الجهود لينجح في تحدي الارهاب وعليه ان ينجح ايضا في اعادة اعمار وازدهار العراق من خلال جذب الاستثمارات الى البلاد.

وكان رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي قد افتتح اعمال المؤتمر بكلمة له اكد خلالها ان هذا المؤتمر جاء لاقامة شراكات اقتصادية وحوارات مفتوحة بين جميع الحاضرين من رجال الاعمال والمستثمرين في العراق والولايات المتحدة الامريكية حيث تم خلاله طرح (750) مشروع وفرصة استثمارية في (12) قطاع حيوي ومهم في العراق كما جاء لبناء علاقة متميزة ومتينة بين المستثمرين وعلى المدى البعيد مستعرضاً دور الهيئة في تحسين البيئة الاستثمارية وتقوية وتسهيل وحماية الاستثمارات في العراق لانها تشكلت لتكون الجهة الرئيسة المسئولة عن تسهيل التسجيل للمستثمرين وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص والاعفاءات الضريبية كما تقدم مزايا سخية للمستثمرين لتشجيع الاستثمار في العراق والتي من بينها توفير الحمايات لكل المشاريع المرخصة من اي تأميم او مصادرات مؤكداً بان اقرار التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار هو دليل ثابت على اننا نتقدم في رغبتنا لاقامة بيئة تشجع على الاستثمار وان الهيئة تعمل على تشجيع القطاع الخاص لاخذ دور اكبر في الاقتصاد العراقي لاسيما وان الجانب الامريكي تواق لاحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة في العراق وهذا ما سوف يتم من خلال الفرص الاستثمارية المعروضة.

وفي نفس السياق وحول حجم المشاركة في المؤتمر اوضح رئيس الهيئة ان الحضور كان فوق المتوقع حيث تجاوز عدد المشاركين (1100) شركة ورجل اعمال عراقي وامريكي وان ما يزيد عن (400) مشارك لم يتمكنوا من الدخول وهو ما مثل تظاهرة اقتصادية كبيرة ورغبة اكيدة للاطلاع على المناخ الاستثماري في العراق وعن النتائج التي سوف تترتب عن المؤتمر ومدى الاستفادة من هذا الجمع الكبير من بيوت المال وكبريات الشركات العالمية في دفع عجلة التنمية في العراق اوضح رئيس الهيئة بانه تم تشكيل (لجنة لمتابعة النتائج)قبل المجئ الى واشنطن تكون مهمتها جمع كل الاستفسارات والاسئلة والمشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين من الشركات ورجال الاعمال في الدخول الى السوق العراقي لاغراض متابعتها والاجابة عنها وتذليلها بعد التنسيق والمتابعة مع الجهات والمؤسسات المعنية في الدولة وذلك من خلال دائرة النافذة الواحدة في الهيئة والتي تمثل الجهة الفاعلة والمسؤولة عن تسهيل دخول الاستثمارات الى العراق.

من جانبها اعربت السيدة هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الامريكية في كلمتها خلال المؤتمر عن سعادتها الكبيرة لوجود هذا الحشد الكبير من الراغبين بالدخول باستثماراتهم الى العراق وعن رغبة الجانب الامريكي بان يكون جزء من الانتقالة الحاصلة في العراق مؤكدة ثقتها العالية بقدرة الشعب العراقي وارادته الحرة للاختيار الصحيح والافضل خلال تجربته الديمقراطية المؤملة خلال الاشهر القادمة وان هذه التجربة الديمقراطية ستلقي بآثارها ليس على العراق فقط وانما على المنطقة باكملها مؤكدة ان التزام الجانب الامريكي وضمن الاتفاقية الاستراتيجية بين البلدين سوف يتعمق ويزداد خلال المراحل القادمة وان الخارجية الامريكية ستكون في الريادة لدفع عجلة الوحدة الوطنية في العراق وحل كل النزاعات والمشاكل المتوقعة معلنة عن برنامج تدريبي عراقي - امريكي موسع تتبناه وزارة الخارجية الامريكية لمؤسسات ووزارات العراق تتضمن تدريب نخب من العراقيين في الولايات المتحدة للحصول على الخبرات اللازمة لتطوير القاعدة الاقتصادية في العراق.

السيد مدير عام هيئة استثمار المثنى يلتقي اعضاء فريق اعادة الاعمار الامريكي لمحافظة المثنى في مؤتمر واشنطن

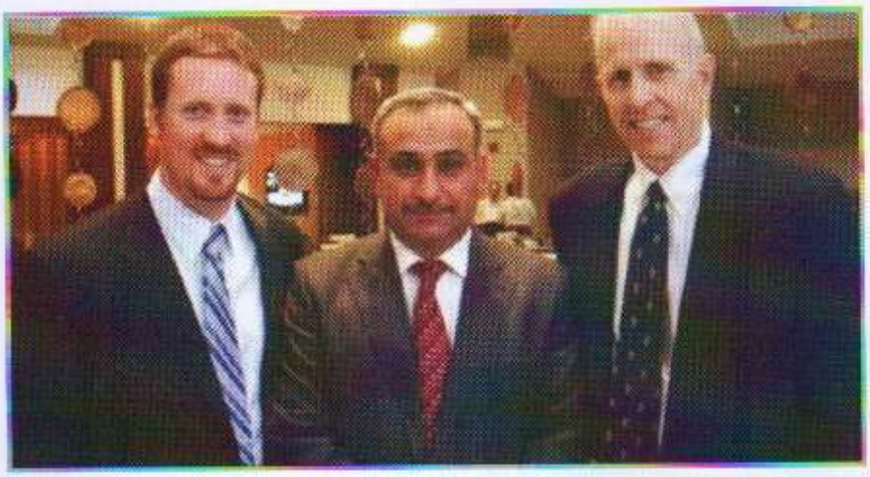

في إطار تطوير الواقع الاستثماري لمحافظة المثنى ومن اجل تحقيق قفزة نوعية في توسيع العملية الاستثمارية توجه وفد محافظة المثنى برئاسة السيد (ابراهيم سلمان الميالي) محافظ المثنى وعضوية المهندس السيد (عادل داخل محمد) مدير عام هيئة استثمار المثنى إلى الولايات المتحدة الأمريكية – واشنطن للمشاركة في المؤتمر الموسع للاستثمار في العراق حيث اكثر من الف شركة تمثل كبيرات الشركات العالمية المتخصصة بالاستثمار.

وعرض وفد المثنى أكثر من (100) فرصة استثمارية في ربوع محافظة المثنى التي باتت بأمس الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية وقد التقى السيد المهندس (عادل داخل محمد) مدير عام هيئة استثمار المثنى ورئيس مجلس الإدارة بعدد من الشركات الأمريكية واطلعهم على الخارطة الاستثمارية لمحافظة المثنى وعلى مجمل الفرص الاستثمارية المتوفرة في أكثر من اثني عشر قطاع في مجال الكهرباء والنفط والسياحة وعقارات ومصارف وبنى تحتية وبنى فوقية ومشاريع تصفية المياه ومعامل اسمنت ومعامل تدوير النفايات الصلبة وعدد كبير من الصناعات وعلى هامش المؤتمر التقى المهندس عادل الياسري بفريق إعادة الأعمار الأمريكي لمحافظة المثنى مع كل من السيد ديك توربك والسيد والسيد كرس ولز. ومما يشجع على الاستثمار في محافظة المثنى هو وفرة المواد الاولية الداخلة في مختلف الصناعات وكذلك المناخ الامني المستقر وتوفر الايدي العاملة الماهرة والرخيصة.

انعقاد المؤتمر الأول لمجلس الأعمار العراقي البريطاني في بغداد

في إطار المساعي الرامية إلى النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وتفعيل التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص عقد بفندق الرشيد ببغداد المؤتمر المشترك الأول لمجلس الاعمار العراقي البريطاني بحضور موسع من قبل جميع هيئات الاستثمار في البلاد وممثلين عن عدد من الوزارات في الدولة ومجلس الأعمال البريطاني.واستهل المؤتمر أعماله بكلمة لرئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رحب خلالها بالحاضرين وبين مساعي الهيئة في تفعيل التعاون الاستثماري مع جميع بلدان العالم ومنها المملكة المتحدة البريطانية من اجل الدفع بعجلة العملية الاستثمارية في البلاد.

من جانبها كشفت البارونه الملكية ايميا نيكلسون رئيس مجلس الاعمار العراقي البريطاني ان المؤسسة بصدد عمل مذكرات تفاهم مع هيئة الاستثمار الوطنية وتفعيل دور التعاون المشترك في مجالات البناء والإنشاء والهندسة وغيرها من القطاعات الاستثمارية مضيفة ان (90%) من الأعمال ستكون من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهناك الكثير من الفرص لعمل هذه المشاريع كما طالبت نيكلسون بتشكيل وفد يترأسه الدكتور سامي الاعرجي لزيارة مقر المؤسسة في لندن.كما أعلن السيد مايكل توماس نائب رئيس مجلس الاعمار العراقي البريطاني ان المئات من رجال الأعمال والشركات البريطانية ينتظرون العمل مع الجانب العراقي في إعادة تنمية المحافظات العراقية والدخول في خضم المنافسة الاستثمارية مشددا على ضرورة إعادة ربط العلاقات الاقتصادية بعد القطيعة التي سادت بين الجانبين عقب حرب الخليج الثانية.

وعلى هامش المؤتمر بحث المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى مع رجال الأعمال والشركات البريطانية إمكانية المساهمة بالعملية الاستثمارية في المحافظة الأمر الذي لاقى ترحيبا ورغبة واضحة من قبل الجانب البريطاني الذي أشاد بالمستوى العالي من الاستقرار الأمني الذي تتمتع به المحافظة.

وفي السياق ذاته أعلن وزير الاتصالات العراقي المهندس فاروق عبد القادر عبد الرحمن عن دعمه اللا محدود للعملية الاستثمارية وسعيه الجاد لا إزالة كافة العوائق التي تقف في وجه الاستثمار كما دعا جميع الشركات الاستثمارية المختصة في مجال الاتصالات للمساهمة بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي مبينا رغبة الوزارة بمنح رخصة رابعة للهاتف النقال في العراق تعمل على تقنية (3D) بالإضافة إلى تطوير الاتصالات في مجال شبكة الانترنت والسعي إلى تطبيق نظام الحكومة الالكترونية في العراق.كما دعا السيد إستبرق الشوك الوكيل الأقدم لوزارة الاعمار و الإسكان الشركات الاستثمارية البريطانية إلى تفعيل الاستثمار في مجال البناء والاعمار وتأسيس شركات مساهمة بين الجانب العراقي والبريطاني مبينا سعي الوزارة إلى توفير (500000) الف وحدة سكنية في البلاد.

مجموعة شركات الرياض الاستثمارية ترغب بنقل جزء من استثماراتها الخارجية إلى محافظة المثنى

كشف المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عن رغبة مجموعة شركات الرياض الاستثمارية بنقل جزء من استثماراتها الخارجية إلى محافظة المثنى والمشاركة بالعملية الاستثمارية الجارية في البلاد جاء ذلك عقب تلبية لدعوة وجهت للهيئة من المجموعة لزيارة مصانعها في المملكة الأردنية الهاشمية ولقائه بالسيد رياض آل خوام نائب رئيس مجلس المديرين والسيد علي آل خوام المدير التنفيذي للمجموعة.

وجرى خلال اللقاء الذي حضرة السادة محافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة وعدد من مدراء الأقسام في هيئة استثمار المثنى بحث سبل تعزيز آفاق العمل الاستثماري بين المجموعة وهيئة الاستثمار وسعي الحكومة المحلية إلى تهيئة الجوانب الفنية والقانونية التي تسهل عملية مباشرة المجموعة وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية المتفق عليها في وقت سابق لإقامة معمل للاسمنت ومجمع تجاري (مول وفق احدث المواصفات العالمية)حيث سيتم خلال الأيام القليلة القادمة الاتفاق على تحديد أسعار قطع الأراضي المزمع إقامة المشاريع عليها وتسليمها للمجموعة للبدء بتنفيذ تلك المشاريع.

يشار إلى المجموعة تضم عدة شركات في مجالات إنتاج الزيوت والمنظفات والمواد الغذائية وإنتاج الطاقة الكهربائية والنقل وتتركز معظم استثمارات المجموعة في المملكة الأردنية الهاشمية ودول الخليج العربي

بعد عودته للمحافظة

الياسري يكشف نتائج مؤتمر واشنطن الاستثماري

وصل إلى محافظة المثنى الوفد المشترك للحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى عائدا من الولايات المتحدة الأمريكية بعد مشاركته في مؤتمر واشنطن الاستثماري الذي ضم أكثر من(1000)رجل أعمال وشركة استثمارية أمريكية .

وفور وصوله أعلن المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عن عرض الهيئة لمنة فرصة استثمارية في المثنى خلال المؤتمر شملت العديد من القطاعات الصناعية والسياحية والإسكانية والزراعية الأمر الذي لاقى ترحيبا كبيرا من قبل العديد من الشركات الاستثمارية الأمريكية التي أبدت استعدادها للقدوم للمحافظة والحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة خاصة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية واستخراج النفط وتحلية المياه.

وعلى هامش المؤتمر التقى الوفد المشارك بدولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي ووزير المالية السيد باقر جبر الزبيدي وكذلك وزير البلديات السيد رياض غريب الذي أكد دعمه الكامل للتعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل وسعيه الجاد إلى منح قطع الأراضي العائدة لوزارة البلديات للشركات الاستثمارية من اجل المباشرة بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية .

كما جرى خلال المؤتمر توزيع الخارطة الاستثمارية لمحافظة المثنى ودليل المستثمر باللغة الانكليزية وكذلك النشرات التوضيحية لمهام وأهداف الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة في جميع القطاعات بالإضافة إلى الأعداد الثلاثة الأخيرة من مجلة استثمار المثنى الأمر الذي عده الجميع نجاحا كبيرا للحملة الترويجية التي أطلقتها هيئة استثمار المثنى خلال المؤتمر من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على تحقيق التنمية الاستثمارية في العراق.

برعاية السيد رئيس الوزراء
نعقاد المؤتمر الاقتصادي العراقي الألماني الأول في بغداد

برعاية دولة رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي عقد في فندق الرشيد ببغداد المؤتمر الاقتصادي العراقي- الألماني الأول بمشاركة واسعة من رجال الأعمال والشركات والدوائر المختصة بشؤون الاعمار والاستثمار.

وجرى خلال المؤتمر بحث جملة من الملفات الاستثمارية بين البلدين وسبل تعزيز التعاون الاستثماري بينهما عبر دخول الشركات الاستثمارية الألمانية إلى العراق والمشاركة في العملية الاستثمارية التي تشهدها البلاد كما تم الاتفاق على إقامة مؤتمر استثماري مشترك بين الجانبين في ألمانيا خلال الأيام القادمة

يشار إلى ان الحكومة المحلية وهيئة استثمار المثنى شاركا بوفد ترأسه السيد فهد سيف فيصل عضو مجلس محافظة المثنى ضم المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة الاستثمار والسيد أوس محمد علي الخطيب مدير قسم النافذة الواحدة والمهندس مؤيد كاظم صالح المستشار في الهيئة الذين التقوا على هامش المؤتمر بالعديد من رجال الأعمال والشركات الاستثمارية الألمانية التي أبدت رغبتها الجادة بالقدوم إلى محافظة المثنى ومن بينهم السيد اولوف هيو فمان المدير التنفيذي لمجموعة دورسج القابضة كما جرى تبادل للهدايا التذكارية بين الجانب الألماني وهيئة استثمار المثنى.

وفي إطار منفصل التقى الوفد المشترك للحكومة المحلية وهيئة الاستثمار بالمدير العام لشركة تكنو كسبور ستروي البلغارية والذي أبدى من جانبه استعداد الشركة للاستثمار في المثنى وفي مختلف المجالات الاستثمارية. يشار إلى ان الشركة تعمل في العديد من دول أوربا وأفريقيا والشرق الأوسط قد نفذت أكثر من(650) مشروع استثماري عملاق في البلدان التي تعمل فيها.

انعقاد المؤتمر التنسيقي بين منظمات الأمم المتحدة والهيئات والدوائر الحكومية في المثنى

بحضور السيد إبراهيم سلمان الميالي محافظ المثنى ونائبه الثاني السيد حاكم مسلم هاشم الياسري عقد في المحافظة المؤتمر التنسيقي المشترك بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق والدوائر والهيئات الحكومية في المثنى.

وجرى خلال المؤتمر الذي شارك فيه المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى بحث موضوع المساعدات والإعانات في المجالات الإنسانية والصحة والتعليم وأزمة المياه التي ألقت بظلالها على الواقع الاقتصادي والبيئي في العراق وكذلك تم مناقشة البحث عن مصادر المياه البديلة ومعالجة مشكلة التصحر والسعي إلى استثمار المياه الجوفية في المحافظة والاستفادة منها في المجالات الزراعية.

وفي هذا الاتجاه تقدمت هيئة استثمار المثنى بعدد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالواقع الخدمي والإنساني في المحافظة من خلال اقتراح إقامة عشرة مشاريع لتحلية وتصفية مياه الشرب موزعة على مناطق الخضر الرميثة والسوير والهلال والمملحة والكرامة بالإضافة إلى تقديم عدد من المشاريع ذات العلاقة بقطاعي التعليم والصحة.

يذكر ان منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق التي يبلغ عددها (22) منظمة إنسانية تقوم بتنفيذ المشاريع الطارئة في مجال الإعانات والمساعدات وبكلف تتراوح بين(25-400) الف دولار أمريكي.

بحضور جميع مدراء هيئات الاستثمار في العراق محافظة كربلاء تنظم مؤتمرا تشاوريا لدعم العملية الاستثمارية في البلاد

في إطار المساعي الرامية إلى توحيد الجهود وتعزيز التعاون المتبادل بين هيئات الاستثمار في العراق عقد في محافظة كربلاء مؤتمرا تشاورياً ضم جميع مدراء هيئات الاستثمار في البلاد.

وجرى خلال المؤتمر تحديد المقترحات الخاصة بنظام رواتب واستحقاقات منتسبي هيئات الاستثمار استنادا لنص المادة (4) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ووضع آلية مشتركة للإدخالات الكمركية للمشاريع ومعايير دراسة الجدوى الأولية لها ومراقبة المشاريع وكذلك المصارف المعتمدة وآلية منح الإجازات للمشاريع القائمة واعتماد مبدأ التطوير وكذلك بحث برامج الدورات التدريبية للموظفين داخل وخارج العراق.

كما جرى مناقشة المشاريع الستراتيجية والمشاريع المشتركة بين أكثر من إقليم وتشكيل لجنه مشتركه لكتابة التعديل على القانون.

شركة برقان الديره الكويتية ترغب بتنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية في المثنى

بحث المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى مع السيد جاسم محمد المتعب المدير التنفيذي لشركة برقان الديره الكويتية إمكانية تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية في المحافظة.

وأعلن السيد جاسم محمد المتعب خلال لقائه بالياسري عن رغبة الشركة بتنفيذ جملة من المشاريع الاستثمارية في المثنى تشمل إقامة معمل اسمنت ومعمل كونكريت ووحدة إنتاج مادة الإسفلت وورشة فنيه متكاملة(محطة استراحة ومحطة وقود)وكذلك مشروع للدواجن وتربيه اللحوم بالإضافة إلى استثمار بحيرة ساوه في إقامة مشروع سياحي عملاق

شركة أمنيه للاتصالات تقيم معرضا تسويقيا لخدماتها في هيئة استثمار المثنى

أقامت شركة أمنيه للاتصالات في العراق معرضا تسويقيا للترويج عن خدماتها في هيئة استثمار المثنى ضمن جولة العروض التي يقيمها فرع الشركة في عدد من الدوائر بمحافظة المثنى.

وأعلن المهندس امجد فاضل ياسر مدير فرع الشركة في السماوة ان الشركة أقامت عدة معارض تسويقية في دوائر الصحة والتربية والمرور والدفاع المدني ومعمل اسمنت السماوة وغيرها من الدوائر في المحافظة.

مشيرا إلى ان هناك نسبة عالية من الإقبال على شراء منتجات الشركة حيث استطعنا خلال الفترة الماضية تسويق اكثر من (2000)جهاز اعتمادا على مبدأ التقسيط في بيع منتجاتنا على الموظفين في تلك الدوائر وأضاف ان شركة أمنيه تسعى إلى التخفيف عن كاهل المواطن العراقي من خلال توفير خدمة الاتصالات الهاتفية والانترنت بأسعار مخفضة مع الأخذ بنظر الاعتبار اعتماد الجودة في تقديم الخدمات

أمين عام منظمة بدر في المثنى يزور هيئة استثمار المثنى ويشدد على تعزيز التعاون في الجانب الإعلامي بين الجانبين

استقبل المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس أدارة هيئة استثمار المثنى السيد علي لفته المرشدي أمين عام منظمة بدر في المثنى .وجرى خلال الاستقبال مناقشة أهم المواضيع الاستثمارية والنتائج التي وصلت إليها العملية الاستثمارية في المثنى.كما تم بحث سبل تعزيز التعاون المشترك في الجانب الإعلامي بين صحيفة الحكمة التي تصدر عن منظمة بدر في المثنى وأعلام هيئة استثمار المثنى من اجل نقل الصورة الحقيقة للواقع الاستثماري في المحافظة .

كما تم التطرق إلى نتائج التعديلات على مشروع الاستثماري رقم(13) لسنة 2006 التي اقرها مجلس النواب العراقي موخرا من جانبه أبدى المرشدي دعمه الكامل لتوجهات هيئة استثمار المثنى في سعيها المتواصل للارتقاء بالواقع الاستثماري في المحافظة وتثمينه لجهود العاملين فيها.

الياسري يبحث مع شركة (سيتي فيو) إمكانية إنشاء مصفى تكرير النفط الخام في المثنى

في إطار المساعي الهادفة إلى النهوض بالواقع الاقتصادي لمحافظة المثنى كشف المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عن إجراء جولة من المباحثات مع شركة city view من اجل إنشاء مصفى تكرير النفط الخام في المحافظة بطاقة (200,000) ألف برميل أيوميا.

وتعد شركة city view من الشركات العالمية الرائدة في مجال حقول النفط والغاز ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتمتلك الشركة عدة استثمارات في مناطق مختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط

المجلس المحلي في قضاء الرميثة يخصص غرفة في بنايته لإدارة العملية الاستثمارية

أوعز المجلس المحلي في قضاء الرميثة بتخصيص غرفة في بنايته لإدارة العملية الاستثمارية في قضاء الرميثة من قبل مندوب الهيئة الأمر الذي يأتي في إطار الجهود الرامية إلى دفع العملية الاستثمارية في المثنى وتعزيز سبل التعاون بين هيئة استثمار المثنى والدوائر المختصة في المحافظة جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك الذي عقد بين هيئة استثمار المثنى ممثلة بالسيد محمد جسب عناد والمجلس المحلي في قضاء الرميثة .حيث تم بحث عدد من المواضيع الاستثمارية في المحافظة وسبل تعزيز التعاون بين المجلس المحلي في قضاء الرميثة وهيئة الاستثمار عبر تهيئة كافة التسهيلات التي من شانها تشجيع الاستثمار وجذب الشركات الاستثمارية إلى المحافظة بالإضافة إلى إقامة الندوات والمحاضرات التي يتم خلالها شرح الأبعاد الرئيسية لقانون الاستثمار ودور الاستثمار في تحقيق التنمية للبلاد.

بدء إجراءات تسليم قطع الأراضي لمجموعة الشركات الاسترالية للمباشرة بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المحافظة

وصل إلى محافظة المثنى وفد من مجموعة الشركات الاسترالية برئاسة الدكتور محمد حمود من اجل استلام وتحديد قطع الأراضي اللازمة لإقامة حزمة المشاريع الاستثمارية التي ترغب المجموعة بتنفيذها في المثنى وكذلك إجراء المسوحات الجيولوجية لتلك القطع .وكشف المهندس عادل داخل الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عقب لقائه بالوفد الاسترالي عن إكمال الإجراءات الأصولية لتسليم الأراضي خلال الأيام القليلة القادمة،يشار إلى ان مجموعة الشركات الاسترالية أبرمت اتفاق مع هيئة استثمار المثنى لتنفيذ احد عشر مشروع استثماري شملت عدد من المصانع للاصباغ العازلة والمنظفات المنزلية والصناعية وملح الطعام وتكرير المياه والقوالب الخرسانية الجاهزة وإنتاج الأوكسجين الطبي وكذلك صناعه مواد الوحدات السكنية الجاهزة ومجمع للكونكريت الجاهز بالإضافة إلى معهد متخصص للدراسات ومعمل للاسمنت وكذلك الاتفاق على إنشاء (10,000) وحدة سكنية في المحافظة.

بدء الجولة الأولى من المفاوضات مع الشركات الاستثمارية لاستثمار ميناء الفاو الكبير

بدأت الجولة الأولى من المفاوضات الفنية بين فريق متخصص من وزارة النقل برئاسة وزير النقل السيد عامر عبد الجبار والهيئة الوطنية للاستثمار من جهة وعدد من الشركات الايطالية والمستثمرين الأجانب والمحليين الراغبين بالاستثمار في ميناء الفاو الكبير من جهة أخرى حسبما أعلن رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ان الإقبال على المشروع كان أكثر من جيد بدليل تقديم الكثير من الشركات على الاستثمار في المشروع بعد أسبوعين فقط من الطلب المقدم إلى تلك الشركات من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار.

وذكر بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي للهيئة الوطنية ان المفاوضات التي امتدت يومين تضمنت تقديم شرحا عن جملة الإجراءات والأعمال الخاصة بمشروع ميناء الفاو الكبير ومنها التفاوض لتحديث التصاميم الأساسية للمشروع والتي يعدها الجانب الايطالي على ان يتم تحديد التصميم النهائي لاحقا فضلا عن تحديد أسس الشراكة الاستثمارية والاقتصادية في المشروع بين الجانبين وأضاف البيان ان المشروع سيربط الخليج العربي بموانئ البحر الأبيض المتوسط من جهة وبشمال أوربا عبر تركيا من جهة أخرى الأمر الذي سيؤمن احتياجات العراق في مجال نقل البضائع والمواد والمعدات المطلوبة وعن الاستثمار في منطقة معسكر الرشيد أوضح البيان ان الهيئة في مراحل متقدمة من المفاوضات مع المرشح الأول للمشروع على أمل ان تبدأ المراحل الأخيرة من المفاوضات خلال الأيام القليلة المقبلة.

هيئة الاستثمار تمنح شركة المدينة الخضراء رخصة استثمارية لإنشاء مدينة العاب في المثنى

منحت هيئة استثمار المثنى رخصة استثمارية لشركة المدينة الخضراء للاستثمارات السياحية لغرض إنشاء مشروع العاب الأرض السعيدة .

وصرح المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى بعد توقيعه الموافقة على منح الرخصة الاستثمارية ان هذا المشروع سيعمل على تنشيط الجانب السياحي والترفيهي في المحافظة التي تفتقر لهكذا مشاريع وكذلك تشغيل العشرات من الأيدي العاملة حيث ستكون نسبة العمالة المحلية (90%) من نسبة الأيدي العاملة .

إلى ذلك أعلن السيد نمير غانم فتح الله المدير المفوض عن رغبة الشركة بالاستثمار في المثنى وتقديم أفضل الخدمات السياحية والترفيهية إلى أبناء المحافظة .

ومن المؤمل اكتمال مشروع مدينة العاب الأرض السعيدة بعد سنه من تاريخ المباشرة بتنفيذه حيث ستضم المدينة مطاعم وكافيتريات ومدينة العاب داخلية ومحال تجارية ومتنزهات خضراء ومواقف للسيارات وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع مايقارب (13) مليون دولار أمريكي.

أعضاء مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى يشاركون في ورشة العمل التي أقامها مركز المشروعات الدولية الخاصة في بغداد

من اجل تطوير المهارات الإدارية ومحاولة الدفع بمسار العملية الاستثمارية الجارية في البلاد أقيم في فندق المنصور بيغداد ورشة عمل موسعة برعاية مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe) تحت عنوان(ترجمة بيئة عملك الى ستراتيجية ناجحة للاستثمار في محافظتك)ولمدة أربعة أيام تضمنت محاضرات مكثفة في أسس المبادئ التنظيمية للعملية الاستثمارية وبمشاركة ملاكات من الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق وجميع هيئات الاستثمار في المحافظات.

وقد اشاد أعضاء مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى الذين حضروا الورشة بالمستوى التنظيمي الناجح وأهمية المواضيع التي تم طرحها ومنها طريقة عمل الجداول التي يتم خلالها بيان نقاط القوة والضعف للواقع الاستثماري في محافظة ما ومقارنتها بالنسبة للمحافظات الأخرى

هيئة استثمار المثنى تحظى بالاشادة والثناء خلال ورشة العمل التي نظمها مركز المشروعات الدولية الخاصة في بغداد

ضمن سلسلة البرامج التدريبية لهيئات الاستثمار في العراق ومن اجل تطوير مفاهيم التسويق الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبلورة المحاور الرئيسية الستراتيجية لتشجيع الاستثمار في المحافظات أقيمت في بغداد ورشة عمل تدريبية برعاية مركز المشروعات الدولية الخاصة (cipe) استمرت لمدة (3) أيام من 9-11 تشرين الثاني وبمشاركة 100 عضو من هيئات الاستثمار في العراق و التي أقيمت تحت عنوان (برنامج التدريب الوطني في كيفية تسويق محافظتك في ميادين الاستثمار) شملت طرح عدد من المواضيع التي تناولت كيفيه بناء علاقات عامة مع هيئات تشجيع الاستثمار الدولية والإعداد الأساسي لعملية الترويج الإعلامي للفرص الاستثمارية بالإضافة إلى دراسة أساسيات التسويق بصورة عامة .

إلى ذلك لاقى وفد هيئة استثمار المثنى المشارك في الورشة والذي ضم المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة وجميع أعضاء مجلس الإدارة والسيد علي حنون الشمري مدير قسم العلاقات العامة كلمات الإشادة والإطراء من قبل الجهة المنظمة والحاضرين الذين عدوا العمل الترويجي لهيئة استثمار المثنى بأنه الأفضل على مستوى العراق بلا منازع كما تم اعتماد النشرات الترويجية للهيئة كنموذج مثالي للتسويق والترويج لمشاريع الاستثمار واختتمت أعمال الورشة بتوزيع الشهادات التقديرية لجميع المشاركين من قبل السيد جريج برن المتخصص في الاستثمار التجاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز المشروعات الدولية الخاصة(cipe).

عضو مجلس النواب العراقي السيدة منى الخرسان

التعديلات على قانون الاستثمار تحقق للمستثمر ضمانات كبيره وامتيازات واسعة

هناك نظرة خاصة لهيئة استثمار المثنى واستحواذها على الكثير من المشاريع الاستثمارية

اجرى الحوار: كاظم مسافر الاعاجيبي

تصوير : امين علي داخل

كثر الحديث والتساؤل عن العقبات التي أعاقت عمل هيئات الاستثمار في العراق والتلكؤ الحاصل من بعض الوزارات الحكومية في تسليم قطع الأراضي اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتعارض بين قانون بيع وإيجار أموال الدولة وقانون الاستثمار العراقي والتعديلات على القانون الأخير التي جرى التصويت عليها مؤخرا من قبل مجلس النواب وكذلك الدور المرتقب للاستثمار في حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها البلد هذه التساؤلات وغيرها حملتها استثمار المثنى وتوجهت بها إلى النائبة عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد في مجلس النواب العراقي السيدة منى الخرسان التي سعت مشكورة إلى الإجابة عن تلك الأسئلة عبر هذا الحوار

س1/ بداية نود ان يحدثنا جنابكم عن فحوى التعديلات التي اقرها مجلس النواب العراقي على قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 20006 ؟

التعديلات الأخيرة تنطوي على امتيازات كبيره للمستثمرين المحليين والأجانب بالإضافة إلى تسهيلات وضمانات مختلفة تشجع على الاستثمار كما إنها وضعت جميع الأراضي في مختلف أنحاء العراق والعائدة للوزارات المختلفة تحت تصرف هيئات الاستثمار من اجل إنشاء المشاريع الاستثمارية عليها ومنحت امتيازات للشركات المحلية العامة والخاصة وذات التمويل الذاتي كما نظمت عمل هيئات لاستثمار في المحافظات بشكل كبير وكذلك أجازت تمليك الأراضي للمستثمر الأجنبي لأغراض المشاريع السكنية بالإضافة إلى ان التعديلات تضمنت الإشارة إلى ان تلك المشاريع الاستثمارية لا تخضع وفق هذه التعديلات لقانون بيع وإيجار أموال الدولة (32) لسنة 1986.

س2/ هل ستحقق هذه التعديلات طموح المستثمر وهيئات الاستثمار في الدفع بمسار العملية الاستثمارية ؟

إلى حد ما نعم. لكن الطموح لا يتوقف عند حدود تعديل بعض الفقرات على قانون الاستثمار وان إتمام نجاح العملية الاستثمارية يحتاج إلى عدد من الإجراءات والخطوات التي من شأنها ان تهيئ الأرضية المناسبة لعمل الشركات الاستثمارية ومن ابرز تلك الخطوات هو خلق نظام مصرفي رصين ومتكامل قادر على إدارة الأعمال المالية للشركات الاستثمارية بكل يسر وسهوله.

س3/ باعتقادك كيف سيكون توجه مجلس النواب القادم نحو الاستثمار ؟

بالتأكيد سيكون الاستثمار حاضرا على جدول أعمال ونقاشات مجلس النواب القادم وستحظى العملية الاستثمارية بالكثير من الدعم والرعاية سواء من السلطتين التشريعية أو التنفيذية القادمتين وقد يكون هذا الدعم أكثر مما حصل عليه الاستثمار في الدورة الحالية رغم الاهتمام الكبير من السلطتين الحاليتين إلا ان حداثة التجربة السياسية الديمقراطية في العراق الجديد وحجم التركة الثقيلة التي خلفها النظام البائد كان سببا مباشرا في عدم وضوح ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة.

س5/ هل يعتقد جنابكم ان الاستثمار في العراق سيكون الحل الأمثل لمشاكل البلد الاقتصادية ؟

من الممكن ان يكون الاستثمار الحل للعديد من المشاكل الاقتصادية التي يمر بها البلد ومنها البطالة وأزمة السكن والتردي في البنى التحتية لكن ليس هو الحل الوحيد لذا لابد ان يكون هناك دور مهم للقطاع العام ودعم الصناعة الوطنية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للمستثمرين وتشجيع المستثمر العراقي الذي يستثمر أمواله في الخارج بالعودة والاستثمار داخل البلد.

س6/ لو طلبنا منكم وضع سلم أولويات للمشاريع الاستثمارية التي تطور المحافظة وتحقق خدمة المواطن فما هي المشاريع التي تتصدر سلم الأولويات باعتقادكم؟

محافظة المثنى من بين ابرز المحافظات التي طالها التهميش والحرمان خلال العهود السابقة وهي حاليا بحاجه إلى أي مشروع من شانه ان يطورها وينهض بواقعها الخدمي والحضاري والاقتصادي وكل القطاعات الصناعية والإسكانية والزراعية والترفيهية مهمة بالنسبة للمواطن السماوي سيما وان المحافظة مؤهلة ان تكون مركزا لجذب الشركات الاستثمارية بسبب ما تتمتع به من وفرة للكثير من المواد الأولية والمقومات الاستثمارية الطبيعية

س4/ ما هو تقييمك لعمل هيئة استثمار المثنى؟

- بصراحة لا يمكن إغفال الجهد المميز لهيئة استثمار المثنى ودورها الكبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المحافظة وقد لمسنا من خلال لقاءاتنا بكبار المسؤولين في البلد ان هناك نظرة خاصة إلى هيئة استثمار المثنى واستحواذها على الكثير من المشاريع الاستثمارية الا إننا وبرغم كل ما قدمته الهيئة نطالب القائمين عليها ببذل المزيد من الجهود لان المحافظة تحتاج إلى الكثير وعيون أبناء المحافظة ترنو إلى ما سيقدمه الاستثمار لها.

عضو مجلس المحافظة السيد فالح ساري الجياشي

الساري: مشروع مجاري السماوة أشبه بقنبلة هيدروجينية وقعت في المدينة

يجب ان تتعدد موارد الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على الاقتصاد الأحادي الجانب

بين الطموح إلى بناء محافظة واعمارها وواقع يشهد تحديات جمة يسعى مجلس محافظة المثنى إلى كسر وإذابة جليد الروتين الممل في تنفيذ المشاريع الستراتيجية ومشاريع البنى التحتية من اجل التخلص من الواقع المتردي في مستوى الخدمات والانطلاق في فضاء الطموح المشروع للنهوض بمحافظة المثنى وجعلها أنموذجا في البناء والأعمار. جهود مكثفه وعمل دائم ودؤوب تعكسه الجلسات الدورية لمجلس المحافظة من اجل تقديم أفضل الخدمات للمواطن السماوي.

ولمعرفة المزيد عن عمل مجلس محافظة المثنى ومشاريعه المستقبلية استثمار المثنى التقت السيد فالح ساري الجياشي عضو مجلس المحافظة ودار معه الحوار التالي:-

س/ما الذي يمكن ان تقدمه الحكومة المحلية للعملية الاستثمارية في المثنى؟

الحكومة المحلية جادة في تقديم كل الدعم الممكن للدفع بمسار العملية الاستثمارية في المثنى من اجل توفير موارد اقتصادية جديدة للمحافظة تنمي اقتصادها وتعمل على تطويرها وقد بادرت الحكومة المحلية في هذا الاتجاه إلى إيجاد صيغه قانونيه تمكن الشركات الاستثمارية من الحصول على قطع الأراضي التي ترغب بقيام المشاريع عليها قبل ان يتم التعديل على قانون الاستثمار في مجلس النواب العراقي وبالفعل تكللت هذه الصيغة بتسليم الأرض العائدة للإدارة المحلية في المحافظة إلى شركة انفست بردايس البريطانية للمباشرة بتحويل دار الاستراحة القديمة المشيدة على تلك الأرض والى فندق قصر السماوة السياحي.

س/ من وجهة نظركم كحكومة محلية هل تعتقدون ان التعديل على قانون الاستثمار حل جميع الإشكالات العالقة في مسار العملية الاستثمارية؟

بصراحة مجمل العملية الاستثمارية تعتمد بشكل أساسي على جلب الخبرات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال وهذه عناصر رئيسيه للاستثمار متى ما وجدت بيئة آمنه ومطمئنه بدأت عملها في تلك البيئة وهذه العناصر بالتأكيد تحتاج إلى تشريعات وقوانين خاصة تحميها وتؤمن عملها وللأسف لم يكن في قانون الاستثمار معالجة تامة لمسالة دخول وخروج الأموال الأجنبية للبلد والمفروض ان تكون هناك انسيابية في عملية دخول وخروج تلك الأموال ومسالة الأيدي العاملة ونسب تكوينها من الأيدي العاملة المحلية والأجنبية والتي كان يجب ان تراعى فيها نسب الأيدي العاملة ذات الخبرة في مجالات اختصاصها بالإضافة إلى آلية نقل ملكية الأراضي من الجهات ذات العلاقة إلى الشركات الاستثمارية وهذه العوامل شكلت نقاط ضعف بالنسبة لقانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 إلا ان التعديلات على القانون عملت على حل اغلب تلك الإشكالات وأصبح للمستثمر باب أوسع للدخول والاستثمار في جميع الميادين المتاحة في العراق.

س/ مما لاشك فيه ان العراق يعاني من مشكلة البطالة وهذه مشكلة لها آثارها السلبية الكبيرة على المجتمع ألا تعتقدون ان الاستثمار سيهيئ فرص عمل واسعة وبالتالي سيقلل من حجم هذه المشكلة ؟

ان المجتمع العراقي حاليا يصنف من بين المجتمعات الشابة عالميا بسبب ارتفاع نسبة الشباب إلى باقي فئات المجتمع الأخرى وفي الحقيقة هذه الفئة تعاني من مشكلة كبيره لها آثارها السلبية الخطيرة على المجتمع بشكل وهي عدم وجود فرص عمل لتلك المجاميع الكبيرة من الشباب بسبب حالة الركود الصناعي والزراعي في البلد أما إذا تم تفعيل المشاريع الاستثمارية عبر إقامة مشاريع عملاقه فانه بالتأكيد ستوفر حلا لهذه المشكلة من خلال استقطاب مئات الآلاف من الأيدي العاملة في المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية التي يتم العمل بها.

س/ مع تعالي الأصوات بالمطالبة بالاتجاه نحو نظام الخصخصة في جميع القطاعات وحالة الركود التي تسيطر على القطاع العام العراقي أين تكون مصلحه الفرد العراقي بين هذين القطاعين؟

نعم .الاقتصاد الوطني لا يمكن بناءة على اقتصاد احادي الجانب و هذا مفهوم تعرض له كبار المفكرين في علم الاقتصاد لذا من المفروض ان تكون هناك تعدديه في موارد الدولة وبالتالي التخلص من أزمة الاقتصاد احادي الجانب الذي يسيطر على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في واردته على (95%) من صادرات النفط والاعتماد على الاستثمار في جميع القطاعات فمثلا لو فتحنا باب الاستثمار في صناعة استخراج النفط وتحويله وتكريره سنصبح لدينا موارد جديدة أضف إلى ذلك مايمتلكه العراق من ثروات ومقومات اقتصاديه هائلة مخزونه في باطن الأرض بحاجه إلى من يقوم باستخراجها والاستفادة منها وهنا يجب الإشارة إلى ان فكرة تدخل الدولة في كل شي أصبحت فكره قديمه وغير ذات جدوى وأصبحت الدولة دوله خدمات وامن ودفاع فقط اما الصناعة والإنتاج والسياحة والزراعة يجب ان يكون من مهام القطاع الخاص وهذا النظام معمول به في المملكة المتحدة منذ العام (1882) وكذلك الكثير من دول العالم انتهجت العمل وفق هذا النظام إلا انه حتى الآن لم يتم تطبيقه في العراق.

س/ انتم كحكومة محليه أليس من واجبكم ان تعملوا على تهيئة البنى التحتية حتى تتمكن الشركات الاستثمارية من البدء بتنفيذ مشاريعها العمرانية في المحافظة ؟

نعم .إنشاء البنى التحتية هو من واجب الحكومة المحلية بالدرجة الأساس لكن لاضير في ان يدخل الاستثمار في إقامة البنى التحتية ونحن الآن بحاجه ماسه لدخول الشركات الاستثمارية وتنفيذها لمشاريع البنى التحتية على اعتبار ان المحافظة تفتقر إلى تلك المشاريع ومدى أهميتها ومساسها المباشر بحياة المواطن اليوميه .

س/ ما هي خططكم في مجلس المحافظة للسنوات الثلاث المتبقية من مدة الدورة الحالية للنهوض بواقع المحافظة وتطويرها ؟

مجلس المحافظة مجلس تشريعي رقابي يضع بين يديه مسلم أولويات المشاريع التي تطور المحافظة ومدى احتياج المواطن لتلك المشاريع وبالتالي ينحصر دوره في التصديق على الخطط التي ترفعها إليه جميع الدوائر في المحافظة ومتابعة تنفيذها .

الآن لدينا خطه طموحه لخمس سنوات وهي خطه واضحة الملامح سيلمس خلالها المواطن آثار البناء والاعمار وكبح جماح الفساد الإداري والمالي .

س/ هل لك ان تحطينا فتره محدده سيلمس خلالها المواطن آثار البناء والاعمار في المحافظة ؟

في الحقيقة لا يمكن ان نقول ان هناك فتره محدده قد تؤخذ فيما بعد كموثق علينا لكن ما نستطيع قوله انه متى ما تم الانتهاء من مشروع مجاري السماوة الكبير سيرى أبناء المحافظة اعمار واضح وحقيقي ويرون خلية من النحل تعمل على فك الاختناقات في الطرق والكهرباء والماء وبقية القطاعات الخدمية وحاليا لدينا مشروع جاهز سيتم افتتاحه نهاية العام وهو مشروع ماء الرميثة الذي سيعمل على حل جزء من أزمة الماء الصالح للشرب في المحافظة.

س / مشروع مجاري السماوة اللغز الذي حير المواطن السماوي وجعله يبحث عن فك طلاسمه ورموزه هل لك ان تسهم في مساعده المواطن في فك رموز هذا اللغز المحير؟

- نعم كما ذكرنا ان محافظة المثنى تشكو من نقص واضح في مشاريع البنى التحتية وقد سررنا كثيرا بحصولنا على مشروع مجاري السماوة في الصوب الكبير إلا انه ومع مرور الأيام اتضح ان هذا المشروع أشبه بقنبلة هيدروجينية وقعت في المدينة من خلال ما خلفه المشروع من آثار وحفر ومطبات أزعجت المواطن في المدينة وإذا أردنا ان نشخص الأسباب في التلكؤ الحاصل في سير العمل لوجدنا إنها ترجع إلى طبيعة الحركة المستمرة وتحديد ساعات العمل من الساعة 3-6 بسبب عدم وجود الملاكات الكافية من المهندسين المختصين في دائرة المهندس المقيم لمتابعة العمل والإشراف عليه حاليا تم إتباع بعض الإجراءات التي من شأنها تسريع عملية التنفيذ من خلال تغيير دائرة المهندس المقيم وتدريب ملاكات جديدة من المهندسين للإشراف على العمل على مدار 24 ساعة وكذلك إتباع الية جديدة في طريقة التنفيذ تتضمن تعديل الشارع بعد اكتمال الحفر وتكون عملية دفن وفحص وحدل وتسوية بشكل نهائي وقد بدءنا فعلا بإتباع هذه الآلية في شارع الجسر وشارع المستشفى وشارع الشيخ مهدي السماوي ويمكن للمواطن ان يلمس آثار هذا التغيير خلال 60 يوم .

س/ما هو تقييمكم لعمل هيئة استثمار المثنى ؟

هيئة حديثة تطمح ان تكون بمستوى الاستثمار وترغب بملاكاتها ان تلبي طموحات وحاجات المحافظة الا ان العقبات القانونية وحداثة التجربة والأجواء المحيطة قد تكبلها في بعض الأحيان لكنها دائما ما تتفلت من هذه القيود وتثبت وجودها وجدارتها .

حاوره :كاظم مسافر الاعاجيبي
تصوير :أمين علي داخل

محافظة المثنى مستقبل الاستثمار لمجموعة شركات الرياض

قسم العلاقات العامة

تتواصل الجهود وتتظافر الهمم يوم بعد يوم وتثمر أشجار العطاء التي يترقبها الجميع بفارغ الصبر لتسد رمق شعب متعطش الى اللحاق بركب الحضارة والتقدم بعدما عانى القهر والحرمان خلال العقود الثلاث الأخيرة وبعد ان أشرقت مجددا شمس الحرية والبناء على ربوع الرافدين وأخذت الحياة تدب من جديد في كل مفاصل الدولة العراقية كان لمفصل الاستثمار الحيز الكبير والاهتمام الجاد من قبل جميع الأطراف في الحكومة العراقية التي أدركت مدى أهمية الاستثمار ودوره كبوابة لصنع التنمية المستديمة في البلاد.

محافظة المثنى شكلت جزءا مهما وفاعلا من العملية الاستثمارية في عموم البلاد حين أخذت هيئة استثمار المثنى بملاكاتها والقائمين عليها دور الريادة في التصدي لحجم تلك المسؤولية الوطنية العظيمة إلى جانب الدعم الكبير من الحكومة المحلية في المحافظة عبر استقطاب كبريات الشركات الاستثمارية العالمية وحثها على الاستثمار في المحافظة والعمل على تقديم كافة التسهيلات الممكنة التي تساعد الشركات في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

مجموعة شركات الرياض الاستثمارية كانت إحدى الشركات الاستثمارية التي رغبت بالقدوم إلى المثنى والتي أعلنت على لسان نائب رئيس المديرين السيد على آل خوام عن سعي المجموعة الجاد بنقل جزء من استثماراتها الخارجية إلى محافظة المثنى والمشاركة بالعملية الاستثمارية الجارية في البلاد جاء ذلك بعد لقاءه بوفد مشترك من الحكومة المحلية وهيئة الاستثمار ضم السادة محافظ المثنى ورئيس مجلس المحافظة ومدير عام الهيئة وعدد من مدراء الأقسام وأعضاء مجلس الإدارة في الهيئة بعد تلبيتهم لدعوة وجهت من مجموعة شركات الرياض لزيارة مصانعها واستثماراتها في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأضاف السيد علي آل خوام ان المجموعة وضعت في توجهاتها حاجة المحافظة إلى المشاريع الاستثمارية في كافة المجالات وقد حصلت المجموعة على التراخيص الاستثمارية لإقامة معمل اسمنت ومول تجاري وهما بانتظار تثمين سعر بدل الإيجار لقطع الأراضي المزمع إقامة المشروعين عليها كما ان المجموعة تسعى لإقامة مشاريع لصناعة المواد الغذائية ومشاريع الاسكان في محافظة المثنى بعد النجاح الكبير الذي حققته في تنفيذها لمجموعة من المشاريع في بغداد.

إلى ذلك أوضح المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى ان الأيام القليلة القادمة ستشهد حل مسألة تثمين وإيجار قطع الأراضي للشركات الراغبة بالاستثمار في المحافظة من اجل الإسراع بدفع عجلة العملية الاستثمارية معربا عن أمله الكبير بجدية مجموعة شركات الرياض الاستثمارية ورغبتها الصادقة في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية المتفق عليها

الشركات الاستثمارية تباشر تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المثنى

بينما يجري الحديث عن نهضة استثمارية شاملة تعم جميع جوانب الحياة الاقتصادية في محافظة المثنى تتظافر الجهود على ارض الواقع من اجل الإسراع بوتيرة العمل من اجل الوصول إلى قمة الرقي والتطور ليقطف المواطن السماوي ثمار هذه النهضة خلال فتره قياسية قليلة .

إعداد/قسم العلاقات العامة

هيئة استثمار المثنى كثفت جهودها ومنذ تأسيسها لتحتل دور الريادة في تحقيق مرحلة الازدهار الاقتصادي عبر جملة من المشاريع الاستثمارية التي يجري تنفيذ البعض منها ولازال الجزء الآخر بانتظار استكمال الإجراءات الرسمية للمباشرة بالتنفيذ .

ومن بين المشاريع التي تم تنفيذها عن طريق هيئة استثمار المثنى مجمع تجاري متكامل يتكون من أربعة طوابق يحتوي على مطاعم متعددة وصالات العاب صغيرة للأطفال ومركز تسوق يضم أقسام للمواد الغذائية والكهربائية والمنزلية والسجاد وقسم المواد الالكترونية وورش صيانة وتصليح وخدمات الضمان وخدمات التوصيل المنزلي وكذلك قسم الألبسة.

ويشغل المشروع مساحة (2,500) م2 بواجهة تطل على نهر الفرات ويجري تنفيذه عن طريق شركة أضواء السفير للتجارة العامة المحدودة وبأيادي عراقية خالصة من مهندسين وعاملين وفنيين الامر الذي سيساعد في تشغيل العديد من الأيدي العاملة في المثنى والمساهمة في تحجيم مشكلة البطالة التي تعانيها المحافظة .

ويتوقع للمشروع الذي تبلغ كلفته الإجمالية (2) مليار دينار عراقي إنعاش الحركة الاقتصادية في المحافظة وإعطائها واجهه حضارية ومعمارية كما انه سيوفر للمواطن عناء البحث عن السلع والمواد ذات المناشئ العالمية من أماكن متعددة .

يشار إلى ان هنالك مساعي حكومية جادة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفرد العراقي وكسر طوق البطالة والفقر والحرمان وتحرير البلد من الاعتماد الكلي على صادرات النفط التي تشكل نسبة (95%) من مجموع دخل الاقتصاد الوطني للعراق وذلك بالاعتماد على تحرير القطاع الخاص في العراق وتهيئة الظروف المناسبة له من اجل دفع عملية البناء والاعمار والنهوض بالواقع الاقتصادي.

أول الغيث.. قطرة

قاسم عبد الكاظم عطيه

بعد ان أخذت مشكلة عدم تخصيص قطع الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية تحد من عمل هيئات الاستثمار في البلاد وتعرقل دوران عجلة التنمية الاستثمارية التي يترقبها العراقيون بشغف كبير ويتأملون منها ان تضع حدا لمعاناتهم في نقص الخدمات وانعدام البنى التحتية في اغلب المدن العراقية

جاءت المحاولات الجادة من قبل الحكومة المحلية في محافظة المثنى من اجل تحجيم تلك المشكلة ووضع الأساليب والصيغ الكفيلة بحلها والمساعدة في الدفع بمسار العملية الاستثمارية من اجل النهوض بواقع المحافظة الاقتصادي والعمراني وتطوير بناها التحتية.

والتي تجسدت بالدعم المتواصل من قبل السيد إبراهيم سلمان الميالي محافظ المثنى والدكتور عبد اللطيف حسن الحساني رئيس مجلس المحافظة الذي وجه تعميما لجميع الدوائر والمجالس المحلية في المحافظة بضرورة تنسيق الجهود وتوحيدها مع هيئة استثمار المثنى من اجل تسهيل عملية تخصيص وتسليم قطع الأراضي والمواقع للشركات الاستثمارية حسب قانون الاستثمار العراقي رقم(13) لسنه 2006 وتعديلاته.

وقد أثمرت تلك المحاولات في إيجاد صيغه قانونيه تسهل عملية نقل ملكية الأراضي من الدوائر التابعة لها إلى الشركات الراغبة بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية على تلك الأراضي.

وتم العمل فعليا بتلك الصيغة القانونية في نقل ملكية قطعة الأرض العائدة للإدارة المحلية في المحافظة والتي كانت سابقا تضم دار استراحة المثنى إلى شركة أنفست برداير البريطانية لغرض إقامة فندق سياحي بأربع نجوم يحتوي على (102) شقة فندقية وقاعة أعراس مجهزة بأحدث وسائل الراحة وقاعة اجتماعات مزودة بأجهزة ترجمة فورية وبناء مركز تجاري بأسعار مدعومة ومجهز بمنتوجات ذات مناشئ عالمية ومطعم سياحي مغلق وآخر صيفي مفتوح ومقهى وقاعة رياضية ومرآب حديث لوقوف المركبات بالإضافة إلى إنشاء شلالات كبيرة وانهار اصطناعية.

وأعلن محافظ المثنى السيد إبراهيم الميالي خلال وضع الحجر الأساس لمشروع فندق قصر السماوة السياحي عن سعادته البالغة وهو يشهد بدء العمل بأول مشروع استثماري في المثنى مؤكدا رغبته الجادة وسعي الحكومة المحلية لتهيئة الأجواء المناسبة وتذليل العقبات من اجل تمكين الشركات من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية داخل المحافظة التي هي بأمس الحاجة إلى تلك المشاريع من اجل خلق فرص عمل لأبناء المحافظة وتنميتها والارتقاء بالمستوى العمراني والحضاري لها وتوفير موارد اقتصادية جديدة.

مؤتمر واشنطن نقطة التحول والمسار الجديد في العملية الاستثمارية

كاظم مسافر الاعاجيبي

بعد سلسلة من الخطوات الجبارة التي قدمت عليها الحكومة العراقية في أطار تفعيل القطاع الاستثماري والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد واقامة المؤتمرات الاستثمارية الداخلية والخارجية عبر تشريع القوانين والأنظمة التي تمكن الشركات الاستثمارية العالمية من الدخول والمشاركة في إعادة اعمار العراق عقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن مؤتمرا استثماريا شكل انعكاسة جديدة ونقطة تحول في مسار العملية الاستثمارية الجارية واطلالة مميزة للشركات الامريكية من اجل ايجاد الفرص الاعمارية والتنموية في العراق وفرصة سانحة لرجال الاعمال العراقيين للعمل والشراكة في المشاريع التي طرحت في المؤتمر مع نظرائهم في الجانب الأمريكي وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من (1,000) رجل أعمال واقتصاد من الجانبين كما تضمن طرح (750) مشروعا استثماريا في (12) قطاعا مختلفا يتمثل في (الصناعة الزراعة والنقل والاتصالات ,الصحة ,التربية ,السياحة,الإسكان ,وغيرها).

إلى ذلك أعلن الدكتور سامي روؤف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ان المؤتمر ساهم بخلق فرص كبيرة للوصول إلى اتفاقات استثمارية بين الشركات الأمريكية والقطاع الخاص العراقي من جهة وشركات القطاع العام العراقي والشركات الأمريكية ذات الاختصاص من جهة أخرى .

مضيفا ان الهيئة سعت إلى التركيز على مشاريع البنى التحتية(كالسكن ,الكهرباء,الماء,اعمار الجامعات والمدارس وغيرها)بسبب ما تشكله تلك المشاريع من اهتمام كبير وانعكاس مباشر على حياة المواطن العراقي .

مشيرا إلى ان الهدف من إقامة المؤتمر هو تقديم العراق بصورته الجديدة للشركات العالمية والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد وليس فقط لإبرام العقود في الوقت ذاته اثار المؤتمر اهتمام العديد من رجال الأعمال والشركات الاستثمارية الأمريكية التي حضرت المؤتمر حيث أعلنت السيدة هازلاك نائبة السفير الأمريكي للشؤون الاقتصادية ان المؤتمر كان (عالميا) بكل المقاييس لأنه سجل حضورا متميزا وفاعلا للشركات الأمريكية مشيرة إلى ان المؤتمر سيعمل انتقاله كبيرة بالاقتصاد العراقي من التركيز على الوضع الأمني إلى التركيز على الاقتصاد والاستثمار في العراق .

إلى ذلك أعلن المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عن مدى النجاح الكبير الذي حققه وفد محافظة المثنى المشارك في المؤتمر من خلال عرضه لأكثر من (100) فرصة استثمارية ونجاح العملية الترويجية لتشجيع الشركات الراغبة بالاستثمار في المحافظة عبر توزيع الخارطة الاستثمارية لمحافظة المثنى ودليل المستثمر باللغة الانكليزية وكذلك النشرات التوضيحية لمهام وأهداف الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة في جميع القطاعات.

رؤيـــة في مستجدات الفكر الاستثماري العالمي

نفكر عالميا ... ونتصرف محليا

الاستشاري / محمود هادي

يتطلب العمل في المجال الاستثماري مواكبة التطورات في المشهد العالمي والإقليمي للوقوف على المستجدات في المعرفة والتطبيقات الاستثمارية ومتابعة المتغيرات في حركة بوصله هذا النشاط لاستيعاب دوافع ذلك لما لرؤوس الأموال الاستثمارية من أهمية في تنويع مصادر الدخل وتنشيط الاقتصاد وإيجاد الوظائف ... وبقراءة أولية مكثفة نستخلص أهم المتغيرات في هذا المجال:-

أولا:تحول بوصله التوجهات الاستثمارية من الدول الصناعية المتقدمة (المجموعة الأوربية وأمريكا) باتجاه الدول النامية

ثانيا :انتقال العديد من الأصول الاستثمارية المستقرة أصلا في الدول الغنية للتوطن في الدول النامية والاستقرار في بيئات أكثر إغراءاً ونفعاً .

ثالثا:تنامي إجمالي التدفقات المالية المتراكمة في دول جنوب شرق أسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا والشرق الأوسط .

رابعا:رفع سقف التسهيلات والضمانات القانونية للترويج للفرص الاستثمارية .. واعتبار ذلك مقياسا للتنافس بين الدول .

خامسا:انفتاح مظلة الفرص الاستثمارية أفقيا لرفع القدرة الاستيعابية وتدفق الاستثمارات نحو مختلف القطاعات

سادسا / تسارع وتيرة نمو الاستثمار المعرفي وتقنية المعلومات ومصادر الطاقة المتجددة،واعتبار التصرف بـ(حقوق المعرفة)رأسمالا بالغ الأهمية في التوجهات الاستثمارية خلال القرن الحادي والعشرين .

سابعا / تركيز دراسات الجدوى على دور (التميز) على حساب(المنافسة)في تقييم المشاريع عند تحليل(العرض والطلب)فلم يعد بالضرورة أن يكون(المنافس)محليا , فقد تأتي(المنافسة)من بلدان بعيدة(منافسة عابرة للقارات)مما يجعل (قيمة التميز) آلية جديدة في اختراق الأسواق وكفاءة الأداء .

ثامنا / الإجماع على إن قطاع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحظى بأهمية متزايدة وبنسبة نمو10 %.

وفي حصيلة لهذه المتغيرات في الفكر الاستثماري أصبحت الدول تتسابق في تحسين مناخها الاستثماري للتكييف مع المرونة والشفافية التي تتطلبها حركة (السيولة المالية) فبعدما كان (المال) يجوب الأرض شرقا وغربا بحثا عن فرص مشرقة أصبحت البلدان تغري الأموال وتطوير في النظم المصرفية لمواكبة هذا التحول والانفتاح على التمويل والمشاركات لتغطية النشاط الاستثماري.

لقد أصبح(الاستثمار)يستقطب محور الاهتمامات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية ومتلازمة بالغة الأهمية في التخطيط للتقدم الاجتماعي,فكلما زادت نسبة المساهمة الاستثمارية في (إستراتيجية التنمية) كلما كان ذلك مؤشرا على حيوية وشفافية الاقتصاد وفاعلية التشريعات القانونية والنظم الإدارية ودليلا على التفهم العميق لدور الأموال الاستثمارية في إعادة هيكلة الأولويات الإستراتيجية واحتلالها مركز الاهتمام في المشهد الاقتصادي العالمي والتوجهات نحو تكامل البيئة الاستثمارية وخلق التكتلات والتجمعات والمنافع الاقتصادية .

إن الانشغالات الإنسانية المحورية خلال هذا القرن ,تشكل مجالات استثمارية جديدة وفرصا مشرقة وأبوابا لتدفق(الأموال)والتي تدعونا أن نتلمس موقعنا في عالم المستقبل فلم يعد مقبولا أن نبقى بعيدين عن حركة(السرب الاقتصادي العالمي)في أكثر القضايا والمسائل أهمية من مثل دبلوماسية وإستراتيجية إدارة المياه,والطاقة المتجددة(بدائل الطاقة التقليدية)والمتغيرات المناخية(ومسائل التصحر والجفاف)والتنمية المستدامة(الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة)والتنمية البشرية(تحسين مستوى الحياة وكبح معدلات الفقر والمرض والبطالة والجوع والتضخم)والأمن الغذائي والاهتمام بالهندسة الوراثية والبرمجيات وتقنيات الاتصالات كل هذه الأفاق بمجموعها تتطلب جدارة تنظيمية معتبرة ومقتدرة في الإدارة الاقتصادية والمصرفية لتوجيه الأموال نحو الأهداف الصحيحة وتتطلب أموالا هائلة وفكرا مستنيراً للعمل في فضاء تتنامى فيه المعرفة والاستثمار المعرفي واعتبار(حقوق المعرفة Know - How)أصولا بالغة الحساسية وتحول المعمورة إلى سوق مشتركة كبيرة(Global Mall)تتحكم فيه المصالح المشتركة وموازين ومؤشرات التبادل التجاري.ويشهد عصرنا نشاطاً ديناميكياً لبناء استراتيجيات واليات قادرة على تعبئة الحلول الذكية والعملية للاستجابة لتلبية كل أنواع الحاجات والخدمات والمعارف لمسايرة الزيادات المتكاثرة وتشعب الاحتياجات.

وإذا ما القينا نظرة تحليلية على مستلزمات تعافي الاقتصاد العراقي الذي يعاني أساسا من اختلالات ثقيلة وتراكم احمال من التشوهات الهيكلية نجدنا أمام الحاجة الملحة للاستفادة من التجارب الأممية الرائدة في مجال تسهيل تدفق الأموال (تشريعيا وإداريا)والحاجة إلى حزمة من الحلول للخروج من أحادية المورد والانتقال إلى التعددية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل واعتبار(الاستثمار) صفحة العراق القادمة ورافعة(الإنقاذ)والانطلاق به نحو الازدهار .

ومن هذا المنطلق فان مسالة التنمية تستوجب وجود إستراتيجية تفصيلية تأخذ بالاعتبار كل ما يحث على حيوية الاقتصاد ويعطي المفاصل الأساسية المرونة اللازمة وفق رؤية إستراتيجية متكاملة من مثل

1- الإدارة الاقتصادية الرشيدة:أن يحدد الاقتصاد الملامح والمنطلقات السياسية (وليس العكس)بإرادة وطنية

2- وحدة التشريعات القانونية:قوانين تصدر لأغراض التطبيق بعيدا عن الاجتهاد والتزمت البيروقراطي والتقاطعات

3- فتح مظلة الاستثمارات أفقيا(تكثيف الطاقة الاستيعابية وتنويعها)وعموديا برفع سقف الضمانات والتسهيلات القانونية للتغلب على عقدة المخاطرة

4- منافسة المناخ الاستثماري في المحيط الإقليمي من حيث الجاذبية والقوة ومعايير النافذة الواحدة.

5- تعزيز القيمة المضافة بتكثيف الاستثمارات الزراعية والتصنيع الزراعي والصناعات الغذائية(وإعادة اعتماد المدينة على الريف في توفير طبق الغذاء,بدلا من اعتماد الريف على المدينة والضغط على الخدمات).

إن التعاطي مع(الاستثمار)برؤية إستراتيجية وأهداف مرسومة وثوابت منهجية وطنية يتطلب التعرف على المسارات والمستجدات المعاصرة لرفع كفاءة الأداء التنافسي المتميز للترويج للفرص المتاحة , فالتجارب الإنسانية جديرة بالاستلهام من جانب,فيما يبدو التحليق بعيدا عن السرب الاقتصادي العالمي مستحيلا ومؤذيا,في اقتصاد يتعامل بالمقتربات والمشتركات والمنافع المتبادلة .

إن جميع الدول تتسابق لتبوأ مرتبة متقدمة على سلم جدارة البيئة الاستثمارية وشفافيتها وتتنافس على الترحيب بانسيابية حركة الأموال بعد ما كانت(الأموال) تجوب العالم بحثا عن الفرص المجدية .

وأخيرا إن الانتفاع من تجارب الآخرين لإثراء مسيرتنا الاستثمارية مسالة لابد منها لكون(الاستثمار هو الحل)والمعين الاستراتيجي على تعافي الاقتصاد والانطلاق نحو المستقبل في عالم المعلومات و(سلطة)الاقتصاد.فالتفكر عالميا ونتصرف محليا.

الاستثمار الامثل احال الوحدات السكنية البسيطة الى ناطحات سحاب

علي حسين جاسم
كاتب عدل السماوة

معلوم لدى الجميع لما للاستثمار من دور بارز ومهم وحيوي في نهضة الشعوب وعمرانها فهو الاستغلال الأمثل للثروات بما يحقق الطموح وهو أيضا التطلع نحو غد مشرق يسعد من خلاله الجميع وتعم الفائدة عليهم .

فلنرجع إلى الوراء قليلا ولنلاحظ ما الذي جنته الثورة الصناعية من خير وطمأنينة ورقي لبلدانها وشعوبها بعدما عانت وقاست الامرين إلا أنها بالتفكير الناضج والخطط الستراتيجية والإدارة الحكيمة واستثمار الطاقات واستغلال الفرص استطاعت أن تصل إلى ذلك الرقي والرفاه .

و خير دليل واضح وملموس نعيشه في وقتنا الحاضر هو تلك النهضة والتطور الذي تعيشه بلدان المنطقة مثل دول الخليج العربي خصوصا دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول الخليج والأردن ومصر وغيرها من الدول الأخرى والفضل يعود للاستثمار الأمثل لكل الطاقات وعلى مختلف الصعد والمجالات .

فالخليج ومنذ الربع الأول من القرن المنصرم بدء استثمار النفط في مناطقه وبعدها توسع الاستثمار ليشمل صناعات أخرى غير الصناعات النفطية كالمجالات الزراعية والسياحية والنقل وغيرها .

وقد أذهل العالم ما قامت وتقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة و ماشيدته من صروح عمرانية خلال ثلاث أو أربع عقود من الزمن كما يفتخر بذلك أهلها إذ انهم وعلى الدوام يتذكرون ما كانوا عليه قبل سبعينيات القرن الماضي وما أصبحوا عليه اليوم ,في الحقيقة هي نقلة نوعية يشار لها بالبنان وعلى الجميع الاستفادة منها ودراسة التجربة التي نقلت الإنسان من الوحدات السكنية البسيطة إلى ناطحات السحاب الشوامخ وخلال فترة وجيزة .

ونرى أن الفرصة مواتية للعراق الجديد في السير على هذا النهج بعد إن زال عنه كابوس الظلم والاضطهاد وبدء عصر التحرر والانفتاح على العالم الخارجي ,نأمل أن يكون بلدنا العزيز في مصاف الدول المتقدمة لما له من خصوصيات فهو مهد الحضارات وهو صاحب الإرث العظيم وعصارة الفكر الإنساني وما يمتاز به من مقومات طبيعية وثروات هائلة وموارد بشرية ومناخ وبيئة مناسبة . وان الخطوات والجهود المبذولة من قبل الحكومة العراقية في سبيل تثبيت وتوطيد الأمن والسلام والدعوة للوحدة والتضامن بحاجة إلى تفعيل دور الاستثمار وإنجاحه ليأخذ دوره في مسيرة البناء والأعمار والنهوض والله الموفق.

لنمنح القطاع الخاص فرصته

عدنان جلاب

إذا ما أردنا النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد فعلينا ان نعطي الفرصة للقطاع الخاص للقيام بمهمته الوطنية إذ ان مهمة القطاع الخاص هي توسيع قاعدة السوق المحلية وتحقيق أفضل الأداء لبرامج التنمية المحلية بالتعاون مع الدولة للقيام ببرنامج الاستثمار في البلاد.

وذلك بتشريع قوانين خاصة بتطوير الاستثمار وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الحرة كخطوة أولى لتعزيز التبادل التجاري في مجالات لم نعرفها في التطوير والتحديث بواسطة المنظومات المتطورة عالميا.

ان سر النجاح في هذا المضمار إيجاد قانون استثمار متكامل والعمل على تطوير علاقات العراق الدولية الاقتصادية سيما ونحن نمر بمرحلة مهمة تتميز ببروز ظاهرة التكتلات الإقليمية واتساع نطاقها

لذا لابد من الاستمرار وبفاعلية في بناء كيان اقتصادي قوي قادر على دعم المصالحة الاقتصادية.وذلك لتوافر الثروات الطبيعية المختلفة ورؤوس الأموال والأيدي العاملة ويتضح للجميع ان للقطاع الخاص دوراً مهماً في عملية صنع القرار الاقتصادي وما مطلوب لتمويل التوجهات المستقبلية ومصادر التمويل المناسب لها كما ان الظروف المستجدة تفرض على القطاع الخاص إن يعيد النظر للوضع الحالي الذي يعيشه بين صلب القضايا العامة وتنظيماته وأساليب عمله وعلاقته بالغير. إضافة إلى التكيف مع متطلبات الواقع الجديد الذي يؤمل فيه من القطاع الخاص ان يتحرك بسرعة اكبر للقيام بدوره المنشود بما يكفل له الاستدامة بعد معاناة دامت أكثر من أربعة عقود. وان مسؤولية الدولة في الوقت الراهن تتمثل بترك مساحات واسعة للقطاع الخاص في مناخ يعتمد على السوق والمنافسة طالما كان هناك توجه إلى الاقتصاد الحر ولنتأمل ما يجري في بلدان الجوار التي عمدت إلى إنشاء هيئات لتشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص الذي يعتبر ركيزة أساسية لبناء اقتصاديات البلدان في الوقت الراهن.

لابد من الاستمرار وبفاعلية في بناء كيان اقتصادي قوي قادر على دعم المصالحة الاقتصادية.وذلك لتوافر الثروات الطبيعية المختلفة ورؤوس الأموال والأيدي العاملة ويتضح للجميع ان للقطاع الخاص دوراً مهماً في عملية صنع القرار الاقتصادي

الواقع الاقتصادي وآفاق الاستثمار

خميس البدري

الموقع الستراتيجي المتميز ووفرة الخيرات والمواد الأولية التي حبى الله بها بلاد الرافدين شكلت علامة فارقة بين بلدان العالم يعزز ذلك التنوع الإقليمي المناخي والتضاريسي بالإضافة إلى الطاقة البشرية الهائلة وارتفاع نسبة فئة الشباب إلى باقي الفئات في المجتمع العراقي وتراكم الخبرات في كل المجالات العلمية والفكرية كل هذه المميزات تجعل من العراق بيئة استثمارية صالحة لمزاولة اي نشاط استثماري .

إلا ان السياسيات الارتجالية الخاطئة وعدم التخطيط الذي ساد الفترات السابقة جعلت من العراق بلدا يحسب في عداد البلدان المتخلفة اقتصاديا وإعادته إلى ما قبل القرون الوسطى حتى العام 2003 .

لم تكن هذه المقدمة إلا للوقوف على مدى حاجة العراق إلى آفاق جديدة في التعامل مع الملف الاقتصادي خاصة وان هذا الملف يعني النهوض بكافة المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية فضلا عن ذلك انه يجعل من العراق نقطة تأثير ومحورا مهما ليس على المستوى الإقليمي فقط وإنما يتعداه إلى صنع القرار والتأثير العالمي .

> لايخفى على احد ان المجال الأول الذي يجب ان يعمل فيه الاستثمار وبشكل واسع هو القطاع النفطي بشكل خاص وقطاع الطاقة بشكل عام على اعتبار إن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية للاقتصاد العراقي وان ما موجود على ارض الواقع لايرتقي إلى مستوى الطموح هذا على مستوى الإطار العام بالنسبة للاستثمار.

الأمر الذي ولد قناعة لدى صناع القرار في البلاد بان تفتح آفاق الاستثمار وتسهل كل متطلباته من أول هذه المتطلبات الإرادة السياسية وقبول الاستثمار كنقطة بداية وحل لكل المشاكل الواقعية والمفتعلة وتوفير البيئة الصحيحة لعمل الشركات الاستثمارية .

لايخفى على احد ان المجال الأول الذي يجب ان يعمل فيه الاستثمار وبشكل واسع هو القطاع النفطي بشكل خاص وقطاع الطاقة بشكل عام على اعتبار إن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية للاقتصاد العراقي وان ما موجود على ارض الواقع لايرتقي إلى مستوى الطموح هذا على مستوى الإطار العام بالنسبة للاستثمار.

اما بخصوص المحافظات فهناك حاجة ملحة تتفاوت بين محافظة وأخرى في مدى حاجتها إلى نهضة استثمارية على مستوى البنى الفوقية بكافة المجالات.

يضاف إلى ذلك قطاع استثماري آخر يشكل ركيزة أساسية بإمكانه ان يشكل بديلا ناجحا لقطاع النفط الذي يعتمد العراق على وارداته بشكل أساسي.

ويعد عامل جذب كبير للشركات الاستثمارية وهو قطاع السياحية الدينية اعتمادا على ما يحتويه العراق من مراقد ومقامات للكثير من الأنبياء والأولياء الصالحين الذين يؤمهم مئات الآلاف من الزائرين ومن مختلف بلدان العالم.

الاستثمار في الترخيص الامتيازي

المحامي موسى عمران الاعاجيبي

أصبح الاستثمار موضع حديث العصر في مجال تطور الاقتصاد الدولي الذي يشهده العالم في هذه الحقبة من التاريخ حيث بدأت الشركات العالمية تصدر منتجاتها وتقدم خدماتها بطريقة جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عن طريق تراخيص تختلف في طبيعتها عن التراخيص الاعتيادية إذ شملت نقل وتحويل صناعة التكنولوجيا تخوفا من قرصنة المعلومات التي قد ينطوي عليها ذلك الانتقال لذا فقد نشأت علاقة تبادلية وطيدة مع قوانين الملكية الفردية والتي تبلورت على شكل معاهدات تديرها المنظمة الدولية للملكية الفكرية وتلزم بموجبها الدول الأعضاء بالدخول في مشاورات فيما بينها بناء على طلب اي منها إذا كان مواطن احد الأعضاء متهما بالشروع في ممارسات منافية للمنافسة المشروعة في الأراضي الخاضعة لولاية عضو آخر .

وفي هذا السياق تشهد الأسواق العربية غزوا عنيفا من قبل الشركات العالمية المختصة في هذا المجال ولاعجب في ذلك فالمنطقة العربية تفتقر إلى الصناعات التكنولوجية التي اتصفت بها دول جنوب شرق آسيا وبنفس الوقت فانها تشكل أسواقا استهلاكية مهمة.

ومن هنا جاء مفهوم (الترخيص الامتيازي) الذي يضمن الحقوق الفكرية والعلامات التجارية للشركات مثل (ماكدونالز وبودي شوب وهوليدي ان) وفي الواقع ان هذا المفهوم هو حديث العهد نسبيا إذ ان هناك أشكالا أخرى من التراخيص الاستثمارية التي تشمل ترتيبات متفاوتة والتي يقوم بموجبها المنتج أو مالك الخدمة أو حتى مالك الاسم التجاري المجرد بترخيص الاستعمال مقابل ثمن يدفع له و تكون صورة الدفع على شكل رسوم وأجور أو بصورة بغير مباشرة و قد تكون على شكل شراء للخدمة أو المنتج .

وقد نشأ حق الترخيص في دول الأسواق الحرة منذ أوائل الخمسينات ويعزى النجاح الهائل لهذا النوع من الفعاليات الاقتصادية إلى عوامل متعددة منها العامل الأساسي وهو امتزاج وحدة الموسوعة وعمق المعرفة من جانب المرخص للامتياز مع روح المغامرة التي يمتلكها رجل الأعمال الممنوح له الامتياز .

والعامل الثاني هو إمكانية زيادة عدد الامتيازات المرخصة حسب متطلبات السوق من نمو وتوسع المؤسسات والشركات وذلك بفضل روح وقيادة رجال الأعمال الناشئين.

أما من الناحية القانونية فان الترخيص الامتيازي اعتمد على قوانين العقود المتبعة في تلك البلدان ولم يجد رجال القانون أية حاجة إلى كيان تشريعي منفصل لكي يحافظ على هذا النوع من الفعاليات الاقتصادية على مسار تطوره.

الدور الحكومي في دعم القطاع الاستثماري

عبد الله كريم آل مطلب

لازلت العلاقة الجدلية بين المستثمرين والصالح العام تخلق جوا متناقضا بين الوجهتين بسبب تعارض أولويات المستثمرين مع أولويات المجتمع مما يفرض دورا هاما للدولة في تغليب النفع العام دون إلحاق اضرار كبيرة بالقطاع الخاص وبالتالي يفترض ان يأتي تقديم التسهيلات للمستثمرين ضمن سياق الإجراءات والسياسات الحكومية التي وضعتها الدولة من اجل تحسين المناخ الاستثماري في مختلف الاتجاهات خاصة في ما يتعلق بالقوانين والسياسات الحكومية والبنى التحتية للنهوض بالمشاريع الاستثمارية عبر تهيئة الأيدي العاملة وتوفير قطع الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية.

لذا صار لزاما على الحكومة ان تعمل بكل جهودها وبالتنسيق مع القطاع الخاص للنهوض بالاستثمار والدفع بعجلته إلى الأمام وإبراز ما قامت به من إجراءات سعت من خلالها إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتطوير البنى التحتية عبر دخول الكثير من الشركات الاستثمارية للمساهمة في وضع الأسس التنموية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد.

وفي هذا السياق لو حاولنا التأمل قليلا في مدى أهلية محافظة المثنى بان تكون مركزا استثماريا مهما بين محافظات العراق الأخرى لوجدناها تشكل بؤرة حقيقية ومركزا حيويا لجذب كبرى الشركات الاستثمارية العالمية بسبب المقومات الطبيعية والمميزات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها المثنى في جميع القطاعات الاستثمارية سواء السياحية والصناعية والإسكانية والزراعية منها والقطاعات الإستراتيجية الكبرى كاستخراج وتصفية المشتقات النفطية في المحافظة.

البيئة

والمناخ الاستثماري الملائم

جواد عبد الكاظم حلبوس

سعت الدول العربية خصوصا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد بيئة استثمارية صالحة للعمل الاستثماري خصوصا في عمل القطاع الخاص الذي لديه الرغبة الجامحة في تسلق السلم الاستثماري والسباق مع عامل الزمن وبالاعتماد على مختلف السبل منها رأس المال الذي أصبح يشكل المفصل الرئيسي من مفاصل العمل الاستثماري .

فالعالم العربي شهد ومنذ الثمانينيات جهودا حثيثة لخلق وتعزيز بيئة استثمارية وعلى مختلف الصعد سواء عن طريق منح الأجازات الاستثمارية وتقديم التسهيلات التي من شأنها أن تشجع العمل الاستثماري أو تخفيف الأعباء الضريبية على المستثمرين وأعداد وتسهيل تخصيص الأرض حسب مساحتها وطبيعتها الاستثمارية وملائمتها لإقامة المشروع الاستثماري والذي يتكفل هذا العمل قسم النافذة الواحدة ضمن هيئات الاستثمار والتي تجعل المستثمر بعيدا عن مراجعة الدوائر والمؤسسات الحكومية التي قد تسبب الكلل للمستثمر.

إن من عوامل إيجاد البيئة الناجحة للاستثمار هي عامل السياسة الاقتصادية التي تتسم بالوضوح والاستقرار والانسجام مع القوانين والتشريعات وعدم تناقضها وعدم اختلافها مع القرارات حيث هذه القوانين تكفل للمستثمر حق الاستيراد والتصدير وعملية إدخال وإخراج المال وتامين الأسواق المحلية والخارجية

إن من عوامل إيجاد البيئة الناجحة للاستثمار هي عامل السياسة الاقتصادية التي تتسم بالوضوح والاستقرار والانسجام مع القوانين والتشريعات وعدم تناقضها وعدم اختلافها مع القرارات حيث هذه القوانين تكفل للمستثمر حق الاستيراد والتصدير وعملية إدخال وإخراج المال وتامين الأسواق المحلية والخارجية لتصريف البضائع والمنتجات والعامل الآخر البنية التحتية الضرورية للاستثمار كتوفير الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات وتثمين الأرض كحد معقول ووضعها تحت تصرف المستثمر وبأسعار مناسبة لكي تخفف العبء عن كاهل المستثمر ومن ضمن إجراءات البنية التحتية ضرورة توفير الكفاءات العلمية والهندسية والعناصر الفنية بكافة الاختصاصات والمصارف الخاصة وأسواق الأسهم والأوراق المالية .

إن بلد مثل العراق وبحسب تقارير مؤسسات المسح الجيولوجي والتعدين يعتبر منجما لكافة المواد الأولية الداخلة في مختلف الصناعات وتوفير الأيدي العاملة والتي تتميز بعامل الخبرة والمهارة ووجود خطوط النقل السريعة وخطوط السكك الحديدية ووفرة الماء والموقع الجغرافي والأرض الصالحة للزراعة والفرص الاستثمارية الواعدة في كافة القطاعات والمناخ الأمني المستتب يعتبر بيئة استثمارية ناجحة للمشاريع الاستثمارية مهما كان حجمها وتنوعها.

افتقار محافظات العراق إلى محطات تصفية المياه العملاقة

رسل جابر سكران

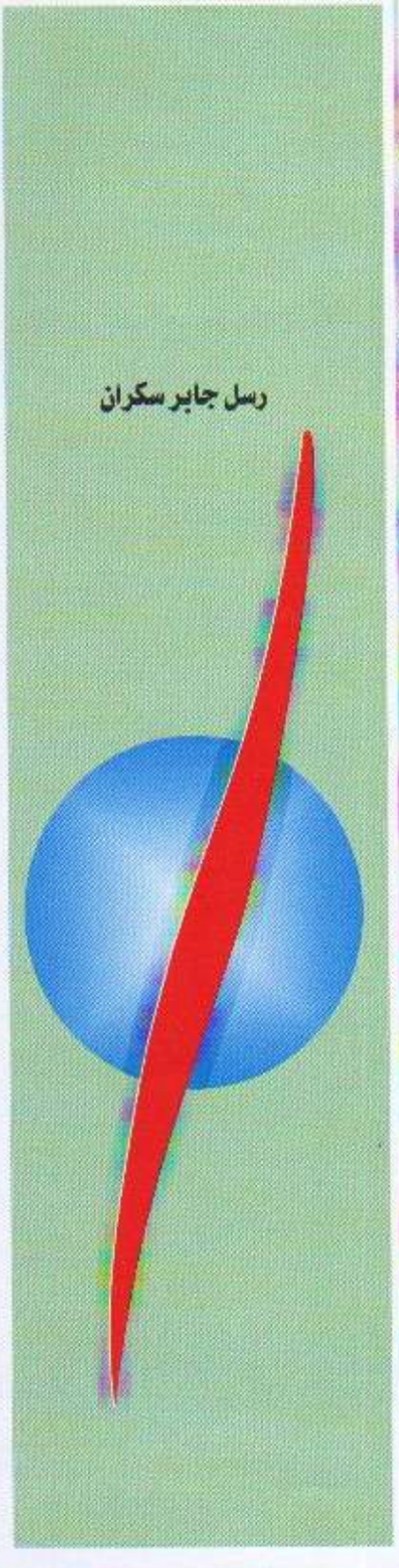

مع استمرار تفاقم أزمة شحه المياه التي عصفت بالبلاد مؤخرا وما رافقها من مشاكل اقتصادية وبيئة خطيرة برزت ظاهرة افتقار محافظات البلاد إلى محطات تصفية المياه اللازمة لسد حاجة السكان حسب المواصفات القياسية للمياه الصالحة للشرب لذا لجا المواطن إلى استخدام أجهزة تصفية مياه منزلية يطلق عليها كيميائيا"(أجهزة الفلترة المنزلية)أو محطات تصفية المياه الصغيرة أو ما تسمى(محطات R.O)نسبة إلى عنصر الأوكسجين المشع الذي له القابلية على تصفية الماء وتقطيره 90% تقريبا" إلا إن تصفية المياه بهذه الطريقة تعود على الإنسان بنتائج خطيرة ويطلق على جهاز الفلترة المنزلي بايلوجيا" (جهاز تدمير الخلايا المناعية لجسم الإنسان).

إن مياه الفلترة المنزلية غير صالحة للاستهلاك البشري وذلك لانخفاض كمية الأملاح الذائبة في هذه المياه كما إنها تفتك الخلايا الدموية وتحطم جدار المعدة .

وكذلك تتسبب مياه الفلترة المنزلية العالية التقطير في هتك الأجهزة المناعية الموجودة على الجلد في حال استخدمت في غسيل الجلد وبالتالي تدمير مناعة الجلد مما يجعله عرضه للالتهابات وفي حال دخول تلك المياه جوف الإنسان والتي يكون الرقم الهيدروجيني لها منخفضا" عن الرقم الطبيعي (7,5-7) فإن الحمض يهاجم خلايا الجسم الداخلية ويقتل خلايا الجسم المناعية فيسبب قرحة المعدة كما يؤثر على الخلايا الطلائية وإن حموضة الماء تجعل خلايا الجسم تمتص الحموضة للوصول إلى التعادل فتنفجر الخلايا الدموية .

إن المعدل الطبيعي للأملاح الذائبة في المياه يتراوح بين (100-700) في حين إن كمية الأملاح الذائبة في مياه الفلترة المنزلية (1,9) وعندما تقل الأملاح عن (120) فانها ستؤدي إلى هشاشة العظام, لزوجة الدم, الحصى, القلق, الفطريات والشد العضلي .

لذا صار واجبا على هيئات الاستثمار ان تجعل هذه المشكلة نصب عينها وتعمل على جذب الشركات العالمية المختصة لإنشاء محطات تصفية عملاقة تسد حاجة البلد وحسب المواصفات القياسية للمياه التي لاتضر بصحة الإنسان . علما" إن هناك إمكانيات لإنتاج محطات تصفية عملاقة أو متوسطة أو صغيرة لما لها من أهمية كبرى في توفير المياه بطريقة صحية تساهم في اختزال الطرق الشائعة المضرة بصحة الإنسان وإحلال الطرق السليمة محلها.

صار واجبا على هيئات الاستثمار ان تجعل هذه المشكلة نصب عينها وتعمل على جذب الشركات العالمية المختصة لإنشاء محطات تصفية عملاقة تسد حاجة البلد وحسب المواصفات القياسية للمياه التي لاتضر بصحة الإنسان . علما" إن هناك إمكانيات لإنتاج محطات تصفية عملاقة أو متوسطة أو صغيرة لما لها من أهمية كبرى في توفير المياه بطريقة صحية تساهم في اختزال الطرق الشائعة المضرة بصحة الإنسان وإحلال الطرق السليمة محلها.

وأخيرا" لابد من الإشارة إلى إن قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 قانون يسهل التعامل معه خاصة بعد التعديلات التي أجريت عليه مؤخرا" وهذا ما يستقطب الشركات المختصة في هذا القطاع ويحثها إلى الاستثمار في هذا الجانب باعتباره مشروع ستراتيجي يعود بالنفع على الطرفين.

المثنى والتطور الاستثماري الاقتصادي

قاسم الكفائي

حين يكون الحديث عن الاستثمار ودوره في صنع التنمية المستدامة في البلاد يجب ان يكون الحديث عن تعبئة الجهود وتظافرها حتى يكون الاستثمار موجها بشكل عام نحو خلق المنفعة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والعمراني والحضاري دون إغفال اي جانب من الجوانب الأساسية التي تحقق تلك التنمية مع الالتزام بمبدأ الحيادية والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة بشكل مدروس وهنا يبرز الدور الرائد للاستثمار على اعتباره المنقذ الوحيد والحل الأمثل لجميع المشاكل التي تعانيها البلاد من خلال تفعيل الاستثمار في قطاعات النفط والزراعة والصناعة والإسكان والسياحة وغيرها من القطاعات الحيوية والتخلص من الاقتصاد أحادي الجانب الذي يسود الاقتصاد العراقي منذ عشرات السنوات اعتمادا على الصادرات اليومية لمادة النفط الأمر الذي يحمل معه الكثير من السلبيات والمخاطر التي تهدد بالاقتصاد الوطني للبلد وتعصف به في مهب الريح حين حدوث الأزمات المالية والاقتصادية ولعل الأزمة المالية الأخيرة التي ضربت اقتصاديات الدول الكبرى خير دليل على ذلك.

وعلى هذا الأساس يجب ان نشير إلى الدور الكبير والجهود المميزة لهيئة استثمار المثنى التي أخذت على عاتقها ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها إلى إنجاح العملية الاستثمارية من خلال الاتصالات المتعددة والمؤتمرات الاستثمارية التي شاركت فيها واستقطابها للعديد من الشركات الاستثمارية العالمية التي قدمت إلى المحافظة في وقت تعد به المحافظة بأمس الحاجة إلى الاستثمار الخارجي سيما وإنها عانت من الحرمان والتهميش طوال السنوات الماضية والذي جعلها تعيش ظروف اقتصادية وعمرانية صعبة في كافة المجالات.

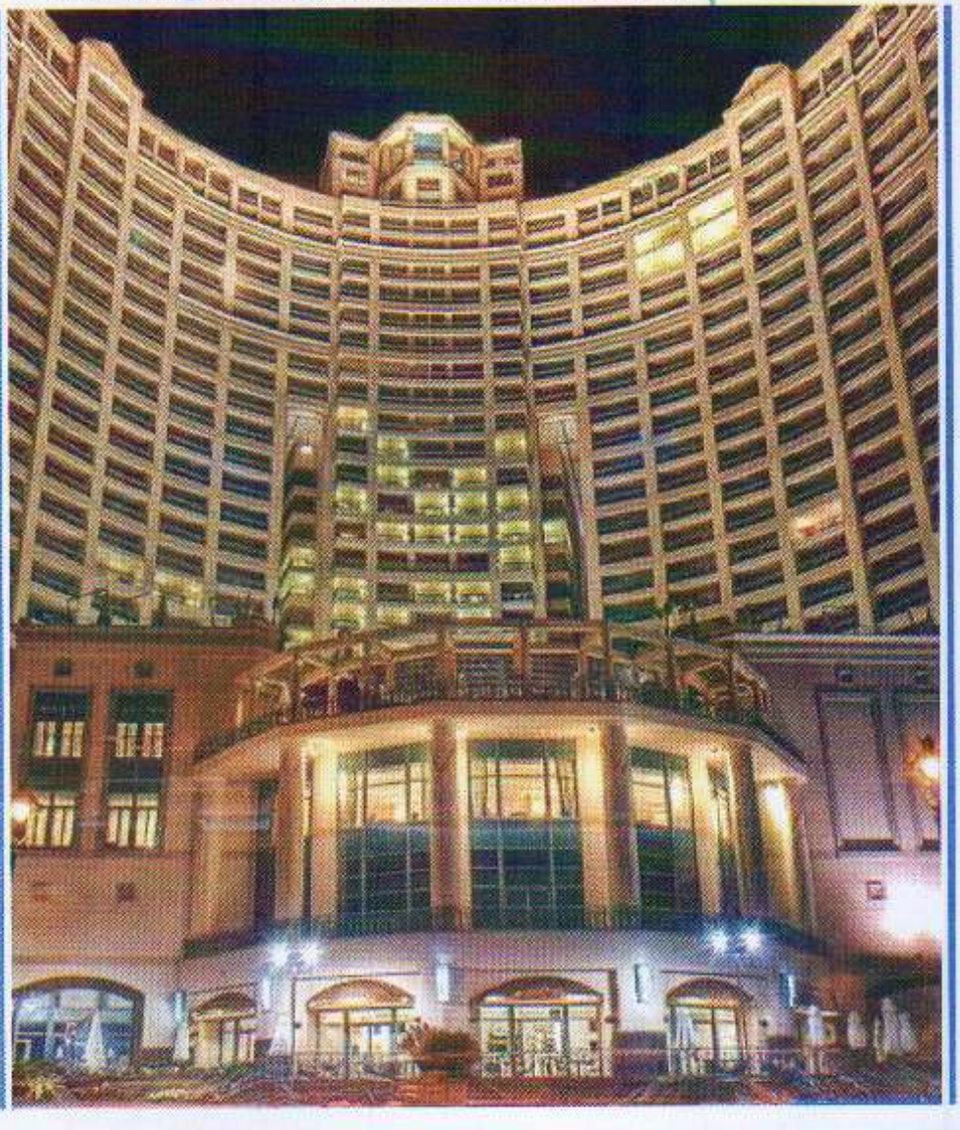

القطاع الصحي والافق الاستثماري المفتوح

حاكم غازي راجوج

حين يكون الحديث عن تطوير الواقع الصحي في البلاد والارتقاء به إلى أفضل المستويات يجب ان يكون التركيز على ضرورة إتباع السبل الكفيلة والناجحة للوصول إلى تلك المستويات المتقدمة عبر الاستفادة من تجارب الاخرين في هذا المجال ومواكبة عمليه التطور التكنولوجي والصحي والالتزام به وإتباع معايير السلامة الدولية العامة لما يشكله هذا القطاع من أهمية كبرى باعتباره خط الدفاع الأول خلال حدوث الكوارث والأزمات التي قد تتعرض لها البلاد .

وهنا يبرز دور الاستثمار في تطوير هذا المرفق الحيوي سواء كان استثمارا محليا أو أجنبيا وهو ما تم اللجوء إليه في العديد من بلدان العالم المتطور . والذي يأتي وفق المعايير والقوانين الصحية المدروسة من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص في الجهات المعنية الأمر الذي يجعله أكثر أمنا وسلامة وتقدما مع ضمان مراقبة الدولة واحتفاظها بنسبة معينه من حق المشاركة في حال تعارضت بعض الإجراءات الوقائية المتبعة من قبل المستثمرين مع المصلحة العامة فالدولة لها حق التدخل لضمان حق الجميع في الحصول على التأمين الصحي .

وتتعدد مجالات الاستثمار في هذا الجانب مع تعدد إغراضه ومستلزماته من إنشاء المستشفيات والمختبرات ومراكز التحليل وصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية .

لذا يعتبر القطاع الصحي من الجوانب المهمة لمتطلبات الحياة وركيزة قوية للوصول إلى الهدف الأساسي للنهوض بواقع استثماري متطور ومواجهة تحدي المتغيرات الإنمائية للهيكل الاقتصادي وجعل كافة القطاعات تسير على وتيرة واحدة في النمو من خلال رسم سياسة وخطط اقتصادية ناجحة وعامة من حيث الكيفية والنوعية لأنها بحاجة إلى بنى تحتية على كافة شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية . فمن خلال آلية عمل وزارة الصحة بالتعاون مع الوزارات الأخرى في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع و جلب الكفاءات العالمية من الجهاز الطبي للقطاعين الخاص والعام في تغطية الخدمات الطبية لجميع أفراد المجتمع تحت أشراف وزارة الصحة لجذب الاستثمارات الأجنبية والترويج لها.

الاقتصاد العراقي والاستثمار في الموارد البشرية

هدى زوير مخلف

لقد كان العراق في القرون الماضية مركزاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،وقد أثبتت شعوبه في قدرتها على ترك بصمات واضحة في مجرى الحياة.

فماذا يحتاج البلد ليرقى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً من عناصر النهوض التي لا تتعدى(الطاقة ورأس المال والعمل والمعرفة)وقد توفرت لدينا جميع هذه العناصر ولا أعتقد أن هناك من يجرؤ على أن ينكر توفر مصدر الطاقة الأرخص من أي مكان في العالم. كما لا أعتقد أنه هناك من يستطيع أن ينفي القدرة على أن نتوفر لنا سبل الحصول على رأس المال بسهولة أكثر من توفرها لبلد آخر إلى الحد الذي نستطيع فيه أن نوفر الأمن والأمان له.

ولكن قد يجرؤ أحدهم على تراجع وتدني عناصر الموارد البشرية التي تتمثل بالعمل والمعرفة، فبالنسبة للعمل يمكن القول أن الشاب العراقي لا تتوفر فيه القدرة على العمل التي تتوفر في عمال العالم من مهارة. والسؤال هنا ماذا يحتاج العامل ليكون عاملا ماهراً؟ يحتاج إلى:وجود الرغبة والمعرفة والقدرة على العمل أي أن يجمع مابين العمل العضلي والعمل الذهني والذي يتحقق من خلال التعليم كاساس ثم التدريب ولا يختلف فيه عامل عن عامل إذا توفرت له فرص التدريب والمناخ الاجتماعي المناسب وان عدم توفير فرص التدريب وتهيئة المناخ ليس من مسؤولية العامل بل متخذ القرار.

إن مدى إيماننا منا في إن الاستثمار في الموارد البشرية لتحقيق تنمية مستدامة هي السلاح الوحيد الذي يشد من أزرنا وينهض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والمطلوب منا الآن

إن الحاجة إلى تنشيط القطاع الخاص خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم ولتوفير الخدمات التي قد تعجز الدولة عن تحقيقها أصبحت اليوم أكثر إلحاحا مما كانت عليه في ما مضى، وأنه إذا ما أريد الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص،فيتعين إدخال تحسينات كبيرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

التركيز على القضايا الثلاث التالية:

أولا: فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وان أي استثمار فيه يجب ان يستهدف تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ثانيا: ضرورة الارتفاع فوق الواقع ووضع

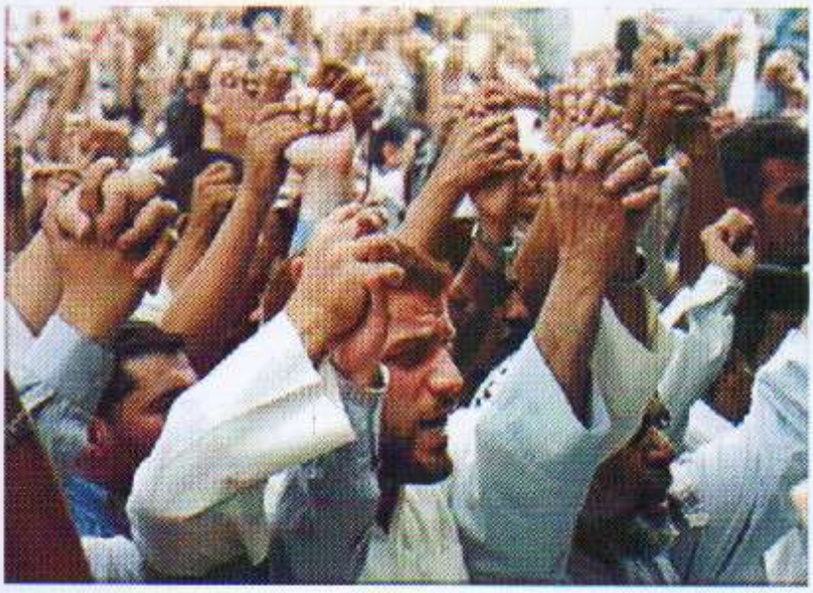

معالجات منهجية من اجل المستقبل والذي يقتضي العودة إلى الواقع مع فهم واضح للمشاكل والتحديات التي تواجه البلد اليوم، وقبول الحاجة إلى التغيير.

ثالثا: بناء على ما سبق يجب إتباع خطوات إصلاحية قادرة على الاستمرار فيما يتعلق بصياغة رؤية جديدة خاصة بالمجتمع العراقي, والتي تتطلب منا دراسة أهم الإستراتيجيات التي يجب إتباعها والمتمثلة في الشفافية والمساءلة والتعددية والمشاركة وسيادة القانون وتوفر المعلومات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ورفع المستوى التعليمي والصحي.

فليس هناك تنمية اقتصادية او اجتماعية دون شفافية ونعني بالشفافية تلك التي تساوي أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات, فليس هناك فضل لشخص على آخر إلا بكفاءته، ولا يمكن الحديث عن مجتمع الشفافية إلا في دولة المؤسسات والقانون لحماية عملية التنمية الشاملة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

ولابد من بيان الأهمية الرئيسية للمساءلة وسيادة القانون والمشاركة في التنمية وكذلك التشوهات التي تعوقها.ولتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية،وللقيام بالتغيير،يتطلب هذا الأمر الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي، وتشجيع الحوار الفكري والثقافي حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات الداخلية والخارجية والسياسات العامة المتبعة مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي والرأي الآخر, ومواجهة التحديات التي باتت تفرضها التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة من خلال تدابير عملية.

وتعزيز دور القطاع الخاص والذي يكون قادرا على الإسهام بشكل اكبر في مجالي العمالة والنمو, وتشجيعه على التوسع في المشروعات الإنتاجية وربطها باحتياجات المجتمع.

ويلاحظ إن مرحلة التسعينات كانت فرصة سانحة وكان متوقعا أن يظهر العراق في موقع قوي ولكن ظهوره اختنق بسبب الحروب والحصار كما أن مشكلة المديونية تعود في جانب أساسي منها إلى تباطؤ عملية التنمية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وركود الاستثمار، وعدم القدرة على بناء جهاز إنتاجي قوي ومرن يكون قادراً على خلق مصادر تمويلية، كما إن تضيق النطاق أمام القطاع الخاص وبالتالي بطء وتيرة الإصلاحات الاقتصادية عموما، والتي اقترنت بمناخ غير موات للاستثمار، وهو ما يفسر بوضوح ضعف القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار والعمالة، ونتيجة لذلك ظلت إنتاجية اليد العاملة منخفضة،واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع. فعجزت الحكومة أبان فترة التسعينات عن معالجة أو إصلاح الاقتصاد.

وبعد عام2003 أي بعد سقوط النظام السابق أيضا لم يأت التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أكله إذ تبين مؤشرات التنمية البشرية افتقاده إلى ابسط مقومات الحياة الأساسية إذ كان العراق الاستثناء الوحيد بالنسبة لبقية الدول المجاورة والذي جاهد في ظل ظروف غير عادية لهذا فمن غير المنصف أن نقول إن الناس يعيشون أطول، ويواجهون نسبة أقل من وفيات المواليد، ويتمتعون بمستويات أعلى من الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة وانخفاض معدلات البطالة.

إن الحاجة إلى تنشيط القطاع الخاص خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم ولتوفير الخدمات التي قد تعجز الدولة عن تحقيقها أصبحت اليوم أكثر إلحاحا مما كانت عليه في ما مضى، وأنه إذا ما أريد الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص،فيتعين إدخال تحسينات كبيرة على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر،كما إن هناك إجماعا على ان العنصر الأساسي لمعالجة مشكلة البطالة يكمن في عملية استحداث نشاط كبير للاستثمار ويمكن أن نقلب الاتجاه السلبي ونصبح قبلة للاستثمار الأجنبي المباشر فالعراق يمتلك قدرات هائلة يمكنه من خلالها أن يتطور ويرقى بواقعه الاقتصادي والاجتماعي

الجفاف ... وأشياء أخرى

لقد اقتضت الحكمة الإلهية إن تكون أربعة أخماس الأرض مياه والباقي أرض يابسة .لأن الحياة لايمكن أن تستمر دون الماء,ولم يكن هذا التقسيم اعتباطا أو كيفما اتفق ولكنها معادلة ربّانية شاء رب العزة أن تكون هكذا لأن الله عز وجل حينما خلق الأرض خلق معها معادلاتها وموازينها وبقاءها ,وكان كل ذلك على أسس علميه غاية في الدقة لا يتبناها إلا خالق الكون ومنسق أموره حسب قدرته اللا متناهية وتجلى ذلك في نص الآية(وجعلنا من الماء كل شيء حي)وان الله سبحانه وتعالى دقيقا في ذلك فالجعل كما هو معروف يختلف عن الخلق.

باقر جلاب / جامعة المثنى - كلية الزراعة

منذ القدم..كانت الحضارات حيث يكون الماء فهنا ترعرعت أولى الحضارات في وادي الرافدين والفراعنة بنو حضاراتهم في وادي النيل وهكذا كان،فالماء شريان الحياة وهو الذي يغذي كل مفاصلها وأشكالها،إلا أن هذه الثروة التي من الله بها علينا قد تكون قابلة للنضوب والنفاذ والسبب هو تدخل البشر,وتطوير الواقع العلمي والزراعي في بلد ما يقتضي بناء السدود لتوفير الكهرباء ولضبط مناسيب المياه خوفا من الفيضانات ولا يخلو الأمر من حسابات سياسية تحاول أن تضفي واقع جديد يحاكي برميل النفط وهو ان يكون للماء برميل ايضاً وسعر وبورصة وما إلى ذلك ، لقد تعطلت العديد من أشكال الحياة في العراق في السنوات الأخيرة بسبب شحه الماء في حوضي دجله والفرات وكان الأثر واضح على الواقع الزراعي وحصل شبه شلل في معظم القطاعات الزراعية وانعكس سلباً على أسعار المحاصيل والفواكه وحتى اللحوم لأن العملية حلقات متصلة بعضها ببعض.

والسؤال هو .. كيف نواجه هذا الخطر القادم من بلدان الجوار؟.

ربما واحدة من أساليب تركيع الحكومات والرضوخ لشروط قاسيه يكمن في ملف المياه وقد صدر ما يؤيد هذا من بعض نواب البرلمان وتكمن الإجابة في انه على المشرع العراقي ان يبحث عن بدائل واقعيه ملموسة على الميدان وخاصة الزراعي منه.

وقد قامت احدى الدول العربية بتوجيه بوصلة التنمية الى استثمار الصحراء من خلال استراليا وفعلاً حضر فريق علمي استرالي إلى البلد العربي وخرجوا بنتيجة مفادها ان العمل والاستثمار ممكن وقابل للتنفيذ في تلك الصحراء المترامية الأطراف شرط استعمال أسس علميه راقيه ومقنعه في عمليه الري مثل الري بالتنقيط والري بالرذاذ وغيرها وحينما باشر العاملون بذلك حسب البرنامج المعد لهم سلفاً,أنتجت الصحراء خضره وفاكهه وحبوب حتى نباتات زينه وتحول ذلك البلد العربي من مستورد كل شيء زراعي إلى مكتفٍ ومصدر للعديد من المنتجات الزراعيةفيها .

ان استخدام التقنية الحديثة للري وأتباع أساليب ووسائل علميه دقيقه وتقنين مياه الري إلى ابعد حد واستغلال بادية السماوة في مجال الاستثمار الزراعي هو مفتاح الحل لازمة الجفاف التي تضرب البلاد طولاً وعرضاً ويجب التفكير ببدائل علميه لحل مشكله الجفاف , وحينما يدق ناقوس الخطر لقضية ما يجب التفكير جدياً بمعالجه المشكلة ليس بشكل وقتي لأنها قد تبرز القضية بوجهها الأخطر مره أخرى من جديد, والمطلوب الآن تبني بعض الاقتراحات التي اعتقد جازماً بأنها كفيله بحل جزء كبير من مشكله الجفاف إن شاء الله منها:-

1- تغيير انظمه الري القديمة واستبدالها بأنظمة ري حديثه سواء للحقول أو للبساتين

2- إقامة معامل لتصنيع معامل الري سواء كانت للتنقيط أو الري الرذاذي أو بالرش أو غيرها ليس من الصعب تحقيق ذلك ففي الأردن مثلا تنتشر عشرات المعامل والمصانع الخاصة بتصنيع أنابيب الري وحسب الطلب والقياس لأنه لكل نوع من النباتات مسافات زراعيه خاصة به

3- التوجه نحو الزراعة المائية والتي أثبتت نجاحها وتفوقها الإنتاجي في العديد من بلدان العالم وهذه تحتاج إلى تقنيه متطورة تدفع بعجله التنمية الزراعية في المحافظة بخطى واثقة إلى الأمام

4- التوجه ايضاً إلى الزراعة بتقنية العنصر الغشائي وهي تقنية متطورة وتمتاز بإمكانية الاقتصاد بالماء قدر الإمكان إضافة إلى التركيز بإعطاء العناصر السمادية

5- إقامة مزارع الأنسجة Tissu culture في كل المحافظات لدعم القطاع الزراعي بأقصى ما يمكن.

6- تشجيع البحوث العلمية من اجل إيجاد أصناف مقاومه للجفاف ومقاومه للملوحة وتتحمل العطش إلى حد معقول لأن التطرف في تعطيش النباتات يؤثر فسلجياً عليها مما يؤدي إلى موتها من خلال حصول بلزمة دائمة للأنسجة وعلى الجامعة ان تدعم الخطط الواعدة لكلية الزراعة في هذا المجال

7- دخول مجلس محافظه المثنى على الخط وتبني الخطة العلمية من خلال إرسال فريق علمي متخصص في المجالين الزراعي والحيواني إلى بلد متطور مثل استراليا مثلاً للاطلاع على آخر التطورات في استعمال تقنيه المياه وإمكانية إيجاد شراكه من نوع ما لإنشاء بعض المعامل المتطورة في هذا المجال بالمحافظة وإمكانية استثمار جزء من بادية السماوة لبعض الشركات الاسترالية المختصة بالجانب الزراعي.

ان الجفاف أزمة أخرى تفرض نفسها على الجسد العراقي ..ومشكله يجب علاجها قبل ان تتفاقم .. وحاله ضغط تنهش بالواقع الزراعي الذي لا يتحمل هزة من هذا النوع,وعليه اعتقد ان الأخذ بالنقاط السبعة الأنفة الذكر أو بعضها كفيل بحل جزء مهم من مشكلة الجفاف وليس كل المشكلة,مع التأكيد على ان الاستثمار هو الذي يحمل المفتاح السحري لحل جزء كبير من هذه المعضلة. باقر جلاب هادي الربيعي رئيس قسم التربة والمياه - كلية الزراعة
جامعة المثنى

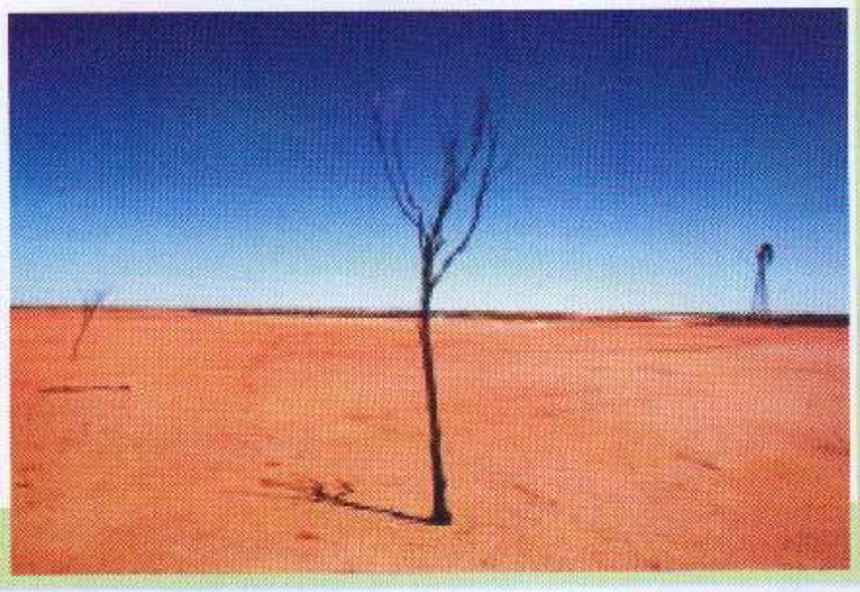

صناعة المنظفات السائلة

اليوم ... يعتبر معدل استهلاك الفرد من هذه المنظفات إحدى المؤشرات الصحية والحضارية (ومعيارا للتمدن) في العالم

م.كيمياوي / علي كامل عبد الله
وحدة الدراسات الاستراتيجية

تحتل مواد التنظيف(الصلبة والسائلة والمعاجين)أهمية متزايدة في الحياة وتتوسع مجالات الاستعمال(استعمال بشري,تنظيف أثاث,سجاد,سيارات,أرضيات.الخ), ومعروف إن قدرة مادة التنظيف تعتمد على أساسين

- الغرض من الاستعمال (الاستعمال النهائي)
- قوة وتركيز المادة الفعالة الداخلة في المنظف.

ولأهمية هذه المواد من الناحية الصناعية تبرز الحاجة إلى إقامة مشروع صناعي متكامل

مدى الحاجة إلى إقامة المشروع:

يهدف المشروع إلى إنتاج مواد التنظيف السائلة بصفة مستمرة والتي لايمكن الاستغناء عنها باعتبارها من الحاجات الضرورية للاستعمالات اليومية , لفعاليتها في التخلص من البقع والأوساخ التي لايمكن إزالتها إلا بهذا النوع من المنظفات

خصائص المنظف السائل:

- الاستقرار الفيزيائي: الاستقرار اللوني - ثبات قوام المحتوى - عدم انفصال المواد عن بعضها
- الاستقرار الحراري عند التعرض للمؤثرات الحرارية
- الاستقرار الكيميائي :

ويتمثل في استقرار التفاعلات الكيميائية - واستقرار المادة الفعالة داخل المحلول لأطول فترة ممكنة - عدم التأثير على لون أو طبيعة المادة المطلوب تنظيفها .

-الاستقرار الاقتصادي :

ثبات تكاليف المنتج ويأتي ذلك من ثبات تكاليف المواد المستخدمة في الإنتاج وثبات تكاليف العبوة المستخدمة لفترة طويلة.

منتجات المشروع :

* الصابون السائل
* سائل تنظيف الزجاج
* منظف وملمع الأثاث
* منظف الأثاث الخشبية
* سائل تنظيف السجاد
* سائل تنظيف الرخام والسيراميك

المنظفات الصناعية :

حظيت المنظفات الصناعية.. باهتمام كل شعوب الأرض,بفعل المزايا والمقومات والمقدرة على منافسة المنظفات التقليدية والانتشار كبديل فعال في كل مجالات الاستعمالات (المنزلية والصناعية والخدمية) .

واليوم ... يعتبر معدل استهلاك الفرد من هذه المنظفات إحدى المؤشرات الصحية والحضارية (ومعيارا للتمدن) في العالم .

الدول	كغم / فرد / سنة (معدل استهلاك الفرد من المنظفات)
الدول الفقيرة	1 - 2 كغم / فرد
الدول النامية	5 - 10 كغم / فرد
الدول المتقدمة	25 - 30 كغم / فرد

وهذه المعدلات في تصاعد بفعل انتشار رقعة استعمال المنظفات والسمعة النوعية واعتدال الأسعار , بحيث دخلت المنظفات الصناعية في كل مجال (طبي , صناعي , زراعي) تنظيف شوارع , غسل معدات , مطارات ..... علاوة على الاستهلاكات التقليدية .

أسباب التميز :

- الكفاءة والقوة العالية للتنظيف (مقارنة بالصابون التاريخي).
- التنوع في الإنتاج(طيف واسع من المنتجات والنوعيات الصلبة والسائلة والمساحيق).
- انخفاض تكاليف الإنتاج.
- تحقيق طاقات عالية بوقت قصير.

كل هذه المزايا أدت بهذه الصنوف من أن تتحمل العبيء الأكبر في تغطية الطلب المتنامي.

مكونات المنظف الصناعي :

قطعا إننا نعني ب(المنظف الصناعي)كل صنوف المنظفات المطروحة في

الأسواق عالميا وان اختلفت في المكونات والهيئات والاستعمالات النهائية تدخل في صناعة المنظف الصناعي ثلاثة مكونات أساسية :

النسبة التقريبية

- المادة الفعالة 50% surfactants كحد أقصى
- المواد البنائية 30% builders كحد أقصى
- الإضافات (العطريات) 20 % ves كحد أقصى

وتختلف تركيبة المنظفات حسب طريقة ومحتوى الإنتاج من شركة لأخرى , علاوة على اختلاف المكونات في الصوابين الصلبة والمساحيق السائلة توافقا مع الاستعمال النهائي (بشري , خدمي , طبي , صناعي , زراعي ...الخ)

بعد الاكتشاف الذي قاد إلى صناعة المواد الفعالة (المواد ذات النشاط السطحي الفعال Active surface agents)ودخوله في صناعة الصوابين والمساحيق والمعاجين المنظفة , تصاعدت وتائر الإنتاج العالمية , ويقدر الإنتاج العالمي حاليا (50) مليون طن سنويا وبنسبة نمو تصاعدي تتجاوز 7 % سنويا ومعدل استهلاك 5 كغم للفرد الواحد.

آلية إنتاج المنظفات الصناعية:

يبقى المبدأ الأساسي لإنتاج المنظفات واحدا وان اختلفت الظروف التشغيلية(والمعدات).المبدأ يعتمد على تشكيل منظف صناعي من المكونات الأساسية(الركائز الثلاثة أعلاه)والاختلاف الأساسي يكمن في خصوصية المنتج المستهدف والاستعمال النهائي(الغرض من الاستعمال)ونوعية المواد الإضافية المضافة للمحافظة على التجانس والقوام وعرقلة التكتل أو الانفصال والتعفن .... والمحافظة على الفعالية والعطرية وقوة الأداء .. إن إنتاج المنظف السائل يتم من معدات اقل تعقيدا وكلفة وخبرة وتتمثل الآلية بما يلي :-

المسار التكنولوجي لإنتاج المنظفات

خط إنتاج المنظف الصناعي (المساحيق)

ABL ← عملية سلفنه ← عملية معادلة بالصودا الكاوية ← معجون ← (مجفف رذاذي)

إضافة الحشوات والمطيبات ← DETERGENT

عملية إنتاج المنظف السائل

المواد الأولية ← خلاط ثنائي ← مطيبات ومثبتات ← المنظف السائل ← أجهزة التعبئة

العرض والطلب :

على فرض إن المعدل العالمي للاستهلاك 5 كغم / فرد /سنة من المنظفات وان نفوس العالم 6.5 مليار إنسان وان معدل الزيادة السنوية للنمو السكاني بحدود 3 % يكون بمقدورنا تصور حجم الطلب العالمي الحالي والمستقبلي .

وإذا ما افترضنا إن نفوس العراق ستكون بحدود 30 مليون نسمة عام 2015 وان معدل الطلب 3 كغم / فرد / سنة سنحصل على النتائج التالية :-

السنة	الموقع الجغرافي	النفوس	معدل الاستهلاك	حجم الطلب
2008	العالم	6.5 مليار إنسان	5	45 مليون طن
2015	العراق	30 مليون	3	100 ألف طن

في الوقت الذي يعاني فيه العراق من تدني نوعية وكمية الإنتاج وعدم تغطيتها لمساحة الطلب , وتقادم وتوقف غالبية المعامل الأهلية حاليا , فان العراق أمام مهمة جديدة تتمثل بالنهوض بهذا القطاع الحيوي وتشجيع الاستثمارات فيه وتحفيز القطاع الخاص لأخذ كامل زمام المبادرة بهذه المجالات .

احتياجات المشروع

1- المساحة :

يتطلب المشروع قاعة بمساحة 500 م2 لتنصيب معدات وأجهزة الخطوط الإنتاجية والأحزمة الناقلة لعبوات الإنتاج وأجهزة التعبئة النهائية . وعموما فان المشروع يحتاج إلى مساحة بحدود 5 دونم من الأرض .

2- المستلزمات الخدمية الأخرى :

- مختبر لمراقبة جميع مراحل العمليات الإنتاجية والإنتاج النهائي.
- تجهيز المعمل بالماء والطاقة والهواء المضغوط وغاز طبيعي.
- مخازن مهيئة لحفظ الإنتاج والمحافظة على مواصفاته النوعية.
- إدارة للدعاية والتسويق ومنح الوكالات التجارية.

3- الأجهزة والمعدات :

- خزانات خلط
- مضخات تدوير
- أجهزة سيطرة حرارية
- أحزمة ناقلة
- أجهزة تعبئة
- رافعات لمناقلة الإنتاج
- أجهزة مختبريه

4- المواد الرئيسية والمساعدة الداخلة في الإنتاج

بكميات تتلائم والطاقة التصميمية

نوع واسم الخامة

صودا كاوية
سلفونيت
سليكات
كليسيرين
مطيبات وعطور
أصباغ صناعية
كحول
حامض
نشادر
زيت بذرة الكتان
زيت ترينتين
مواد تعبئة وتغليف
أجهزة فحص مختبري
وحدة لتجهيز الماء والبخار

5- التعبئة والتغليف

عادة يتم تعبئة الإنتاج في عبوات بلاستيكية بتصاميم متنوعة تعمل على جذب انتباه المستهلك نحو المنتج كما تعبر عن أساليب ونوع الاستخدام وتغلف العبوات الصغيرة في صناديق كرتونية يوضح عليها البيانات الأساسية وتاريخ الإنتاج والشروط الصحية للاستخدام .

6- السيطرة النوعية

تعتمد عملية السيطرة على جودة ونوعية الإنتاج من أساسيات وخصوصية المنظفات السائلة وتتمثل بما يلي :

* السيطرة على الخامات الرئيسية .
* الاختيار الجيد لحجم وشكل وتصميم العبوة .
* السيطرة على الظروف التشغيلية لعمليات الإنتاج .
* زيادة كمية الصودا الكاوية في الصابون السائل عن المعدل المطلوب تؤدي إلى الإضرار بصحة المستهلك .
* إضافة العطريات والصبغات حسب أذواق المستهلك ونوعية الإنتاج .
* امتلاك مختبر كفوء لضمان الجودة والنوعية والصحية.
* التأكد من جودة مواد التعبئة وعدم وجود نضوح.

محاكاة الدراسة الاقتصادية ... تخمينات تكاليف المشروع

الأجهزة والمعدات (من الحديد المقاوم للصدأ)	= 2 مليون دولار
الأبنية والإنشاءات	= 1 مليون دولار
مختبر ووحدات ساندة (ماء - كهرباء)	= 250 ألف دولار
أجهزة ومواد تعبئة	= 100 ألف دولار
معدات نقل داخلي وسيارات	= 150 ألف دولار
	==========
	3.5 مليون دولار
رأس مال تشغيل	500 ألف دولار
	4 مليون دولار

تنويه :

1- تعتمد تكلفة المشروع على حجم الطاقات الإنتاجية المستهدفة وعدد الخطوط الإنتاجية وطرق التعبئة والتغليف

2- لم ندخل في التكاليف أعلاه قيمة الأرض باعتبار أن المشروع استثماري

3- بالإمكان تقليل رأس مال التأسيس باتباع طريقة الإنتاج بالوجبات (Batch system process)

الخلاصة والاستنتاجات :

1- من المظاهر الحضارية والصحية تزايد الإقبال على شراء واستعمال مختلف مواد التنظيف .

2- تزايد كمية الطلب بشكل طردي مع تزايد السكان وكثافة وتنوع الاستعمالات .

3- تعتبر هذه المشاريع جاذبة المستثمرين من القطاع الخاص باعتبارها مشاريع صغيرة ولا تتطلب رؤوس أموال عالية .

4- المشروع لايتطلب مساحة ارض كبيرة (5 دونم) .

الرؤية المستقبلية

تعتبر المنظفات بكل أنواعها(السائلة والصلبة والمساحيق)ضرورة ملحة في الاستعمالات الحياتية.وللنهوض بهذه الصناعة المتوقفة حاليا فان الأخذ بهذا المرفق الحيوي متوقف على القطاع الخاص,علما بان العراق بحاجة إلى العديد من المشاريع وبمجموع طاقات تتجاوز(100 ألف طن)موزعة على العشرات من المعامل بطاقة 2-3 طن / يوم وعلى رقعة جغرافية واسعة .

إن العناصر المشجعة على المشروع متوفرة :

- توفر الخامات
- تزايد حجم الطلب
- خلو الأسواق المحلية من المنتجات الوطنية

التشاؤم يسود توقعات سوق العمل
الأزمة المالية العالمية تعصف بآمال الكثيرين

أوضحت الدراسة التي قامت بها شركة YouGov وهي شركة أبحاث متخصصة في الدراسات الكيفية والانترنت، اعتقاد المستهلكين أن الأزمة المالية العالمية تؤثر وبقوة على الحياة داخل المملكة العربية السعودية. وأشارت الدراسة إلى أن 30% من المقيمين في المملكة العربية السعودية لديهم أصدقاء أو أقارب فقدوا وظائفهم في الفترة الماضية و47% قلقون بشأن أمان وظائفهم.

ورصدت الدراسة شعوراً بعدم الثبات، وأن السعوديين يرون أن الحظ فقط كان سبب حصولهم على وظيفة، و61% يقولون إنهم لا يتوقعون أن ترتفع رواتبهم هذه السنة كما ارتفعت السنة الماضية. وأشارت الدراسة إلى أن معظم المستهلكين السعوديين لا يبحثون عن طريقة سهلة للخروج من هذه الأزمة. ومع أن 63 % يختارون الابتعاد عن الحلول السهلة، فهم قلقون بشأن الديون في المستقبل. وبدلاً من ذلك استعد الكثير منهم لربط أحزمتهم مختارين أن ينفقوا بحرص أكثر بالتقليل من تناول الطعام خارج المنزل وتأجيل عمليات الشراء الضخمة وحتى تغيير الماركات التجارية المعتادة إلى ماركات اقتصادية.

وقال نسيم غريب، المدير التنفيذي للشركة؛ بدون هذا النوع المتخصص من الدراسات فإن الاستثمارات قد تخسر كل قاعدة عملائها. هذا النوع من المعرفة يعطي إجابات حقيقية عن كيفية تلبية احتياجات العملاء والمستهلكين. وهناك الكثير من التكهنات حول مدى حساسية تأثير هذا الانخفاض، مما يعطينا الكثير من الحقائق التي نحتاجها. وأضاف غريب؛ السعوديون يؤمنون بأن الأوضاع ستتحسن ولكنهم يحضرون أنفسهم لرحلة طويلة. وعند طرح سؤال عن كيف سيتم تغير الوضع الاقتصادي في المستقبل، قالت الغالبية 62% إنهم يؤمنون أن الأمر يتطلب سنتين أو أكثر للشعور بالتحسنات.

وتوضح الدراسة أيضاً كيف أن اتجاهات المستهلكين قد بدأت في التحول في خضم هذا الوضع الاقتصادي. وذكرت نسبة كبيرة أنهم يحاولون تجنب الزيارات إلى الأسواق التجارية من أجل تجنب المصاريف غير الضرورية. ونسبة جيدة من المجيبين أصبحوا يبحثون أكثر عن العروض الترويجية والخاصة. ونسبة 77% تقول إن هذا وقتاً أصبحت فيه الحلول المبتكرة من اجل توفير المال شديدة الأهمية.

والغالبية العظمى من السعوديين يخفضون التكاليف بالتنازل عن بعض المشتريات غير الأساسية من قائمة مشترياتهم. وحتى طريقة قضاء الناس لعطلاتهم تغيرت أيضاً. وتقول نسبة 61% من السعوديين أنهم يفكرون فعلياً في قضاء العطلة القادمة في مكان قريب من مكان إقامتهم، من أجل تخفيض التكاليف.

ولا شك أن مثل هذه النتائج تفيد الفنادق والبنوك للاستعداد لهذه الأنماط الاستهلاكية الجديدة. كما أن هذه النتائج لها أهمية كبيرة لأنها توضح أنه بينما ينفق المستهلكون بحذر أكثر، فهم لا يزالون ينفقون، وهذا يقدم فرصة كبيرة لكل الاستثمارات.

ويؤكد غريب على أن الناس أصبحوا اليوم أكثر حساسية تجاه الأسعار، ولكن هناك بالتأكيد تغير في سلوك المستهلكين حيث يتم إعادة ترتيب الأولويات، ومثل هذه الدراسات تساعد المسوقين من أجل الاستفادة من الاتجاهات الاستهلاكية الجديدة حيث الاحتمالات هائلة.

وتظهر الدراسة أيضاً أنه بغض النظر عن محاولة الناس التقليل من الإنفاق وربط الأحزمة، فإن الأزمة المالية العالمية الحالية هي بمثابة جرس إيقاظ للكثيرين، حيث قال 83% ممن اشتركوا في الدراسة إن الوضع الاقتصادي الحالي له تأثير إيجابي من ناحية أنه جعل الناس يقدرون الأشياء البسيطة في الحياة أكثر. تسريح العمالة في الإمارات.

مشاريع ملغاة

وقدرت مصادر اقتصادية أن تكون الشركات الخليجية استغنت منذ شهر سبتمبر 2008م الماضي عن أكثر من 45 ألف موظف، بين عاملين غير ماهرين ومديرين محترفين معظمهم من العرب من غير الإماراتيين والآسيويين، متوقعة ارتفاع العدد إلى 120 ألف شخص خلال هذا العام بسبب إلغاء وتأجيل بعض المشاريع في المنطقة التي تحولت خلال السنوات القليلة الماضية بفضل مشاريع ضخمة في العقارات والسياحة والتجزئة إلى مركز جذب عالمي لأعداد كبيرة من العاملين الأجانب.

وقدرت المصادر قيمة المشاريع الملغاة في المنطقة بأكثر من 150 مليار دولار أمريكي، معظمها لشركات كبيرة. وتوقع تقرير أصدرته مؤسسة أدى انتج للاستشارات الإدارية أن يشهد عام 2009م الجاري تراجعاً بمعدلات توظيف العاملين الوافدين في دول الخليج العربية بين 26 و30%.

ويتوقع اقتصاديون تباطؤاً حاداً في النمو الاقتصادي في دول الخليج العربية عام 2010م، مع خفض إنتاج أوبك من البترول لتحسين الأسعار المتهاوية، والتي تراجعت أكثر من مئة دولار أمريكي للبرميل منذ منتصف عام 2008م الماضي.

آثار سلبية

ويرى محللون أن الاستغناء عن العاملين الوافدين، في منطقة يشكل الأجانب فيها نحو 80% من القوى العاملة، سينعكس سلباً على الاقتصاد الحقيقي في المنطقة؛ حيث إن النمو السريع في الوظائف، كان عاملاً رئيسياً في نمو استهلاك الأفراد خلال السنوات الأخيرة. واستغنت كبرى الشركات العقارية في دبي مثل إعمار ونخيل وتعمير ودامك عن أكثر من ألفي موظف، معظمهم في قطاع التسويق، بعد تراجع الطلب على العقارات بأكثر من 40%.

وتوقع مسؤولو تشغيل تراجع عدد العاملين الوافدين إلى دول الخليج العربية خلال العام الجاري بنحو 30%، مع اشتداد الأزمة المالية العالمية، وخصوصا في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، علماً بأن عدد الوافدين في المنطقة تجاوز 14 مليوناً من إجمالي عدد السكان البالغ 35 مليون نسمة.

هل يسير العرب نحو دينار موحد كما فعل الأوربيون؟

عبد الرحمن تيشوري
شهادة عليا بالادارة

مقدمة : بعد قيام الجامعة العربية طرح موضوع توحيد النقد العربي أكثر من مرة وللأسف ظل الإهمال مصير هذا الموضوع الهام جداً.
وفي الأول من كانون الثاني من عام 2002 حيث اختفت/ 12/ عملة وطنية اوربية وبدأ التداول باليورو تساءلت وقلت لماذا العرب لا يصدرون نقد موحد/ دينار مثلاً/ على اعتبار أن هذا الموضوع هام جداً ويمثل انعكاساً صادقاً للطموح العربي؟

الوحدة النقدية هدف اقتصادي استراتيجي يمكن للعرب تحقيق الوحدة النقدية العربية في ضوء تجارب الآخرين لا سيما تجربة اليورو وبعض التجارب العربية السابقة في هذا الإطار من خلال الإجراءات التالية

1- تنسيق الظروف والسياسات النقدية:حيث أثبتت مسيرة التعاون العربي أن تعدد السياسات النقدية خلق مزيداً من العقبات أمام الإندماج الإقتصادي . لذا فإن توحيد وتنسيق هذه السياسات يؤدي الى إزالة هذه العقبات.

2- استقرار أسعار الصرف وتحقيق قابلية التحويل للعملات العربية:إن الحفاظ على استقرار أسعار العملات العربية يشكل أهمية كبيرة في تطوير العلاقات الإقتصادية والنقدية العربية.

ذلك أن سياسة أسعار الصرف تعتبر عملاً مشتركاً لمصلحة الدول العربية.

أما قابلية التحويل فيقصد بها مقدرة العملات على إبراء الإلتزامات في المجال الدولي،وينظر الى قابلية التحويل"أو حرية التحويل"من زاوية المعاملات التي تتحرر من القيود،وزاوية الأشخاص الذين يعترف لهم بحرية تحويل أرصدة العملة الوطنية التي يملكونها الى سائر العملات.

وفي هذا الخصوص يلاحظ أن الدول العربية تتبع ثلاثة أنظمة للتحويل:نظام التحويل الحر تماماً- نظام التحويل الوسط بين الحرية والمراقبة تديره الحكومة-نظام المراقبة النقدية الكاملة.

.3التسوية متعددة الأطراف: إن من جدوى حرية التحويل بين العملات العربية أن يصار الى اتباع طريقة التسوية متعددة الاطراف فيما بينها، باعتبارها مرحلة انتقالية لابد منها لتحطيم الجمود والعزلة التي فرضتها الثنائية في المعاملات الإقتصادية بين البلاد العربية ولقد أثبتت تجارب العرب أن اتفاقيات التجارة الثنائية لا يمكن أن تؤدي الى توسيع التبادل التجاري، طالما ظل نظام الإجازات والحصص والقيود النقدية قائماً ومعترفاً به في ظل هذه الإتفاقيات، فضلاً عن أن هذه الإتفاقات غير ملزمة للطرفين

وأخيراً أشير هنا الى أن التسوية متعددة الأطراف تفترض استخدام وحدة حسابية عربية " الدينار العربي الحسابي" على أساس سلة من عملات الدول العربية

ولاشك أن تطوير استخدام الدينار العربي الحسابي "وقد أخذ به في تقويم رأس مال صندوق النقد العربي" بحيث يصبح قادراً على كسب ثقة المتعاملين العرب وغير العرب

تصور حول الأجهزة التي تؤدي إلى النقد العربي الموحد

1- المجلس النقدي الذي يتكون من محافظي البنوك المركزية العربية كتنظيم دائم

2- المركز العربي للدراسات النقدية: وله دور هام في الدراسات النقدية كما يساهم في اعداد الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات النقدية ويجب أن يضم أهل الإختصاص على غرار" المركز الاوربي

3- صندوق النقد العربي: إن قيام صندوق النقد العربي كإحدى مؤسسات التعاون النقدي يمكن أن يعتبر حجر الاساس في التكامل النقدي العربي. ولا بد من تفعيل دور الصندوق في الوضع الراهن لكي يحقق الاهداف التي قام من أجلها

4- اتحاد المدفوعات العربي: وهو جهاز مستقل عن الصندوق لكي يقوم بمهام التسويات المتعددة الاطراف ولهذا الإتحاد برأينا دور كبير في تحقيق التعاون النقدي

ما شكل الوحدة النقدية العربية المطلوبة؟

إن هناك صورتان أمام العرب هما

1- الصورة الكاملة للوحدة النقدية التي تتمثل في تبني عملة واحدة للتداول في منطقة الإتحاد تحل محل العملات الوطنية يصدرها ويديرها مصرف مركزي واحد يكون بديلاً عن المصارف المركزية او مؤسسات الإصدار القائمة في الأقطار الأعضاء وهذه الصورة هو ماقامت به أوربا اليورو" المصرف الأوربي".

2- ارتباط أسعار الصرف الخارجي لعملات الدول ببعضها البعض، بحيث تتخلى كل دولة عن اتباع سياسة مستقلة في حقل الصرف الخارجي وبحيث تصبح عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل بعضها الى البعض الآخر بدون قيود على أساس أسعار التعادل فضلاً عن اسعار صرف العملات بالنسبة لعملات الدول غير الأعضاء تتحرك بصورة متجانسة بحيث تحافظ على سعر صرف ثابت للتحويل فيما بينها

الخلاصة

إن توحيد النقد العربي مستقبلاً أمراً حتمياً وضرورياً في إطار ما يسمى العولمة ومنظمة التجارة الدولية ولعل من صور التنسيق النقدي المقترح في المرحلة الراهنة أن تسعى الأقطار العربية الى تسمية موحدة لعملاتها تحت اسم الدنيار وأن يقوم على أساس مشترك وأن يراعى في تقسيم العملة الأساسية النظام(المئوي) وذلك لسهولة المحاسبة والتعامل.ثم يأتي بعد ذلك تثبيت محتوى العملات الذهبي لتحقيق سعر صرف ثابت وموحد بينها مع بقاء العملات العربية قابل للتداول داخل الوطن العربي فقط وليس خارجه.فهل فعل العرب؟نأمل ذلك قريباً.

المجاعة والفقر وحش يلتهم دول العالم

إن المطلع على الارقام المهولة التي يرصدها الاحصائيون حول المجاعة والفقر في العالم كله سيرى بانها تدعو الى الرهبة والخوف على ماسيكون عليه مصير الشعوب الفقيرة المعدمة في السنوات القادمة وخاصة انه اصبح اكثر ضحايا الفقر والمجاعة هم من الاطفال الذين يعانون الامرين في مجتمعاتهم المعدمة وايضا ان زيادة هذه الارقام في كل عام تنبيء بزيادة الجرائم والانحلال الاخلاقي بين شعوب العالم وزيادة الفساد وبالتالي موت الضمير وضياع الانسانية .لقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة جرائم التجارة بالرقيق.

اسراء مهدي محمد

السؤال المطروح هو هل وصل وضع الفقراء في العالم إلى هذا الحد من الخطورة ؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذه المعضلة؟ وهل يبذل الأغنياء في العالم الجهد الكافي لمعالجتها؟ وهل هنالك نتائج خفية لهذه الظاهرة غير الجوع والمرض والموت؟ وقد اشارت نسبة الاحصائيات الاخيرة ان نسبة المجاعة والفقر في العالم قد بلغت كالاتي: الفقر بالأرقام لقد دأبت منظمة الأمم المتحدة كل سنة على نشر الكثير من الأرقام التي سأوجز بعضها قبل الدخول في الحقائق التي تدين "جزيرة الأغنياء" أو الدول الأكثر غنى في العالم، والتي تحملها جزءا كبيرا من المسؤولية عن حالة الفقر التي تسود كوكب الأرض والتي تعطي فكرة عن حجم الأزمة التي تقترب كل يوم من حدود الكارثة - يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا. - وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية. - وفي البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية. وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.

وبينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

وتبرز كل هذه الأرقام الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي، وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليها من آثار وخيمة على البشرية، كما توضح ما آل إليه حال الإنسانية في التغاضي عن هذه الفضيحة الأخلاقية التي تهدد على نحو خطير السلام الاجتماعي لكن الأخطر من كل ذلك هو ما تشير إليه البحوث والدراسات وصيحات الخبراء التي تضيع وسط الصرخات الأعلى، حيث يؤكد هؤلاء أن وضع الفقراء اليوم يرجع لأسباب كثيرة لا تتمثل فقط فيما ترزح تحته الدول النامية من جهل وتخلف وغياب للديمقراطية التي تمثل سيادتها الحو المناسب لتصميم الحلول وتطبيقها، لكن الدول المتقدمة أو الدول الأغنى تتحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية. ويؤكد هؤلاء أن هذه الأسباب حولت الوضع الاقتصادي العالمي إلى مصب سحيق تجري فيه ثروات العالم إلى جيوب الأغنياء ليزدادوا غنى، وأن الوضع بلغ حدا من الخطورة تصعب معه الحلول الرامية إلى الحد من هذا الانحدار وبقاء النزر اليسير من هذه الأموال في جيوب الفقراء الذين يزدادون فقرا. أسباب الفقر في العالم وتخلص تلك الدراسات إلى أن من أبرز أسباب الفقر اليوم في العالم:

1 - ظاهرة العولمة: ففي الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة مبشرة بعهد جديد يخفف من معاناة الفقراء، ارتفعت الأصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد الدول النامية. والكلام هنا ليس لمعارضي العولمة ولا لعامة الخلق الذين يرددون الشعارات الكلامية بل للخبراء والمختصين.

فهذا جورج سروس أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد يقول "لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (ويعني البلدان النامية) إلى المركز أي الدول الغربية "، وهذا يعني باختصار أن العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين. ويقول جون ستجلتيز الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي "إن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة". ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة التغيرات الكبيرة التي قوضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها ما حصل في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، حيث قامت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي -التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر- بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر ملاءمة للسوق الحرة، وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك والذي وصل إلى 77% في أذربيجان على سبيل المثال إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر في تلك البلدان، وأصبحت نسبة 32% من السكان في تلك المناطق تعيش الآن في حالة من الفقر بعد أن كانت 4% فقط عام 1988.

2 - تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري: حيث لا تزال الدول الأغنى في العالم تمتنع عن توقيع أية اتفاقيات للحد من انبعاث الغازات السامة من مصانع التكنولوجيا التي تمتلكها، ويدق الخبراء في هذا المجال ناقوس الخطر ويعلنون أنه إذا لم تبذل جهود كبيرة في هذا المجال فإن كوكب الأرض ربما يصاب بشيخوخة مبكرة نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن تضرر طبقة الأوزون اما منظمة الفاو للاغذية فقد جاء في تقريرها: خمس سكان الأرض لا يحصلون على قوتهم منظمة الفاو أكثر من مليار جائع في العالم توقعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعانون من المجاعة في العالم العام 2009 إلى أكثر من مليار شخص. وذكر تقرير المنظمة أن كلا من "الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار

المواد الغذائية، إضافة إلى انخفاض مستويات الدخل وتلاشي فرص العمالة ساهمت أيضا في تفاقم الجوع بشكل غير مسبوق".

وتوقعت (الفاو) أن "يزيد عدد الأشخاص الذين سيعانون من الجوع وسوء التغذية والفقر بمقدار 100 مليون شخص مقارنة مع الإحصائيات المسجلة في العام 2008".

كما أوضحت المنظمة أن "سدس سكان الأرض، أي ما يزيد على مليار شخص، لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء متوقعة أن يسجل العام الجاري زيادة قدرها 11 في المئة". من جهته، حذر المدير العام لمنظمة (الفاو) جاك ضيوف من أن "هذه الأزمة الصامتة للجوع من شأنها أن تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين". ودعا ضيوف إلى "العمل الحثيث والسريع لاجتثاث الجوع على وجه الأرض واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الغاية". وكانت المنظمة الدولية خفضت من توقعاتها بشأن عدد الجائعين في العالم خلال العام 2008 من 936 مليون شخص إلى 915 مليونا بسبب التحسن الذي طرأ على المعونات الغذائية وازداد عدد الجياع، وفق إحصائيات (الفاو) ما بين 1995 و2006 في معظم أنحاء العالم ما عدا أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. لكن مكاسب هاتين المنطقتين انقلبت بعد ازدياد أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية. وقالت (الفاو) إن الأزمة الاقتصادية العالمية ستسهم في وقوع مليار شخص في براثن الفقر هذا العام من خلال فقد وظائف وتراجع الأرباح، وهو ما سيترك سدس سكان العالم فريسة للجوع. وتوقعت المنظمة أن يصل عدد الجائعين إلى رقم قياسي يبلغ 1.02 مليار نسمة هذا العام، وهو رقم تفاقمي بسبب استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد أزمة الغذاء بين عامي 2006 و2008.

وحذرت من أن التباطؤ العالمي لن يضر فحسب بالأقوات في العالم النامي حيث يعيش جميع الجوعى في العالم تقريبا وإنما سيقلص أيضا إنفاق الدول الغنية على المساعدات بنحو الربع في وقت تشتد فيه الحاجة إليها. وقال المدير العام للفاو جاك ضيوف "تشكل أزمة الجوع الصامت خطرا بالغا على السلام والأمن بالعالم. نحتاج بشكل ملح إلى التوصل إلى توافق واسع بشأن القضاء كلية وبسرعة على الجوع". وقالت الفاو: إن هناك حاجة إلى "تحركات علاجية ملموسة ودائمة" للوصول إلى هدف الأمم المتحدة للألفية خفض عدد الجوعى بواقع النصف إلى أقل من 420 مليونا بحلول 2015.

وأضافت المنظمة أنه في حين تحقق تقدم طيب في خفض مستويات الفقر المزمن في الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات إلا أنه شهد زيادة مطردة خلال العقد الماضي.

وتابعت في تقرير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تترك مجالا يذكر أمام الدول النامية للتكيف من خلال خفض قيمة العملة أو الاقتراض من أسواق رأس المال العالمية؛ لأنها تضرب كل أنحاء العالم في نفس الوقت.

وقال التقرير إنه من المتوقع انخفاض الاستثمار الأجنبي في العالم النامي بنحو الثلث بينما قد تتراجع تحويلات العاملين في الخارج بنحو ثمانية في المئة بعد سنوات من الزيادات المطردة.

وسيكون فقراء الحضر الأشد تضررا بسبب فقد الوظائف لكن ضغوط الغذاء ستتعاظم أيضا في المناطق الريفية مع عودة ملايين المهاجرين إلى الريف. والزيادة في معدلات سوء التغذية ليست نتيجة لضعف الإمدادات الغذائية الدولية. وتتوقع إحصاءات الفاو إنتاجا قويا للعالم من الحبوب في 2009 يقل قليلا عن الإنتاج القياسي في العام الماضي والبالغ 2.3 مليار طن.

ورغم أن أسعار الغذاء العالمية تراجعت عن مستوياتها المرتفعة في منتصف 2008 إلا أنها لا تزال عالية بالمعايير التاريخية.

الاستثمارات ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية

احمد جويد

جاء انفتاح الاقتصاد العراقي نحو السوق الحرة كنتيجة للتحولات الكبيرة التي طرأت على المشهد العراقي بعد تاريخ 9/نيسان/2003م، والتي شملت بدورها الواقع السياسي من خلال العمل التعددي وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الصحافة والإعلام والتعبير عن الرأي والمشاركة في العملية السياسية بعد أن كانت الدكتاتورية والفردية تخيم على جميع مفاصل الحياة السياسية وحكم البلد وفق منطق النار والحديد.

كما دفعت الحاجة في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها الواقع المتردي للبنى التحتية والسعي إلى تطوير مصادر الثروة واستغلال الموارد الطبيعية الكبيرة في العراق إلى التفكير في الاستثمارات الأجنبية داخل العراق وتشجيعها عن طريق توفير المناخات الملائمة لها.

ومن أجل التقدم خطوة نحو الأمام تم عقد العديد من المؤتمرات داخل العراق وخارجه لغرض تقديم إغراءات للمستثمرين الأجانب - أفراد أو شركات- ودفعهم للاستثمار داخل العراق، بحيث أصبح جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسات وطنية ذات هيكل متكامل ومناسب للتغيرات التي من شأنها أن تحدث من جراء أو من خلال عمليات الاستثمار، إلى جانب بيئة عمل تدعمه، مع وجود مجتمع من الخبراء وذوي المؤهلات والمهارات العالية، بالإضافة إلى معرفة كافية بمجريات الأمور كي تكون تلك المؤسسات قادرة على جذب الاستثمارات في بيئة دولية تنافسية ومتغيرة.

وحيث إن رأس المال "جبان" كما يصفه العرف الاقتصادي، فهو بذلك يتطلب بيئة آمنة كي يستطيع الدخول لها والعمل في أجوائها، وبما إن العراق غير مستقر أمنياً بنظر (رأس المال) فإنه يستدعي من الحكومة العمل وبجدية على توفير المناخات الآمنة الملائمة له من أجل المضي بخططها التنموية والنهضوية في قبال التحديات الكبيرة التي تشهدها الساحة العراقية سواء كانت على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

فالعراق الذي أنهكت اقتصادياته الحروب الكثير وكثرة الديون المترتبة على تعويضات الحروب وشراء الأسلحة، يتخلف اليوم بمسافات كبيرة، الأمر الذي يستوجب العمل وبجدية على تجفيف منابع الخطر التي يخشاها المستثمر الأجنبي فيما لو أراد الاستثمار في العراق، وبذلك تكون السياسة حاضرة في جميع الخطوات التي تتخذها الحكومة في الوصول إلى غاياتها.

وبذلك لا بد لمؤسسات الدولة التي تعنى بالحفاظ على المال العام والثروة الوطنية وبالتنسيق مع الحكومة أن تعمل على

1 - وضع القوانين الخاصة بالاستثمار من قبل جهات قانونية وفنية مهنية في أدائها ومتخصصة في عملها للعمل على عدم استباحة المال العام ووضع ضمانات تقف أمام من يريد استغلال تلك الاستثمارات لتحقيق منافع شخصية أو حزبية.

2 - يجب أن يكون الهدف من قانون الاستثمار هو تنظيم البيئة الاستثمارية في الدولة وتنصب قواعده على إنشاء الجهة المناط بها الإشراف على تسهيل النشاط الاستثماري وتشجيعه

3 - أن تعالج أحكام الاستثمار القواعد المنظمة لاستثمارات الأجانب والجهات الخارجية والقواعد المتعلقة بتشجيع الاستثمارات في قطاعات معينة تبعا لأهميتها ولخطط التنمية ومناطقها

4 - أن تنصب التشريعات على آليات ترويج الاستثمار وعلى استحداث أو تطوير النوافذ المتعلقة بتبسيط إجراءات الاستثمار وإنشاء المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية بأنواعها.

وبنظر العديد من السياسيين والاقتصاديين فقد حان الوقت للنظر إلى العراق بعين أخرى غير التي كانت في السابق، والتعرف على ما يمكن أن يطلع به من نهضة تنموية شاملة وكبيرة تجعله على الأقل في مصاف الدول الخليجية، من خلال ما يشتمل عليه من مقومات كبيرة في حال استثمارها بصورة جدية وجيدة.

فالاستثمارات التي يحتاجها العراق في الوضع الراهن يجب أن تتركز على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنى التحتية، مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات إنشاء محطات المياه والصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتحسين شبكات الكهرباء وتوليد الطاقة وتطوير النقل الجوي والبحري وتوسيع أرصفة الموانئ التي تعد بمثابة الشريان والمتنفس البحري الوحيد للعراق، علاوة على تحسين أهم قطاع وهو القطاع النفطي بالعمل على زيادة كمية إنتاج النفط والغاز المستخرج وصولاً إلى ما يعادل حصة العراق التي تتناسب وخزينه الاستراتيجي ووضعه الطبيعي في منظمة "أوبك"، إضافة إلى مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، ومن المؤمل أن يصبح العراق البلد الأول في محيطه لاستقطاب العديد من الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في قطاعات التشييد والبناء والزراعة والتمويل والصناعات الثقيلة والسياحة بأنواعها وبخاصة الدينية منها.

ومع كل هذا التفاؤل في جلب المنافع من خلال الاستثمار تبقى هناك مسألة مهمة تستدعي النظر والحذر، وهي مسألة الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات في مستقبل سياسة البلد، فقد يلعب المستثمر ورأس المال بالاتفاق مع السياسي دوراً مميزاً في رسم ملامح السياسة، طبقاً للمبدأ القائل "من يملك المال يملك السلطة".

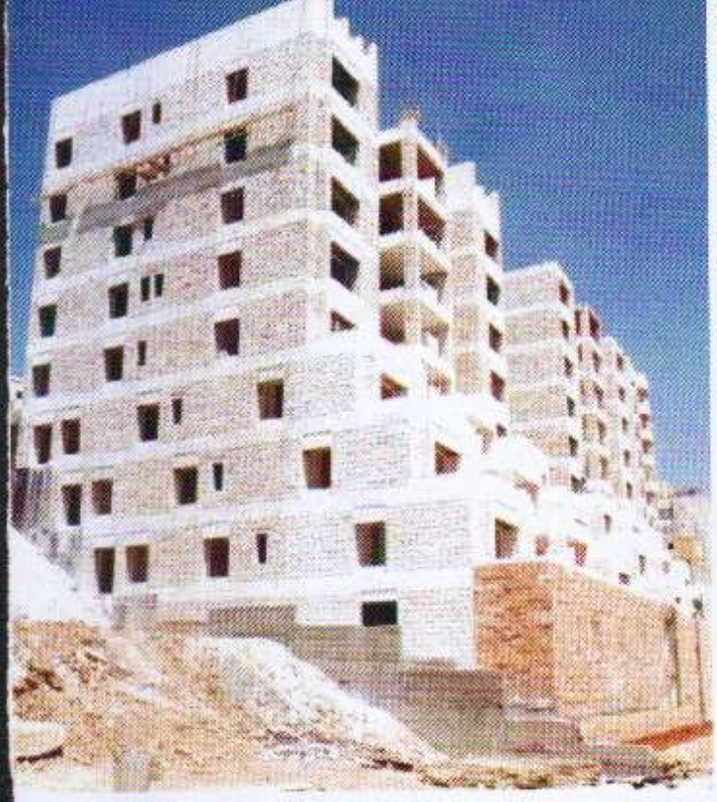

أهمية الاستثمار في مجال الإعلام

سكرتير التحرير/علي حنون آل محلا

إنطلاقاً من عوائد الاستثمار في مجال الإعلام وصناعة الميديا في كثير من بلدان العالم ومنطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص إذا ما نظرنا إلى التجربة المصرية في مدينة القاهرة الإعلامية للانتاج الفني ومدينة دبي الإعلامية.

سنلمس آفاق التطور في كثير من الجوانب الحياتية التي رافقت بناء تلك المنشآت التي القت بضلالها على أسلوب وحياة المجتمع بصورة عامة.

وكما أن كثير من المتطلبات إيجاد مشروع استثماري لإنشاء مدينة إعلامية متكاملة في محافظة المثنى ضمن المتاح من الإمكانات الذاتية للمحافظة.

وهي المساحة الشاسعة التي تسمح لها بإقامة مختلف أنواع المشاريع الاستثمارية إضافة إلى وجود الأماكن التي يمكن إقامة مدينة إعلامية على جوانبها وعلى سبيل المثال لا الحصر ضفاف بحيرة ساوة إذ أنها وجهة سياحية يمكن استغلالها لإنشاء مدينة إعلامية على طراز متقدم يواكب متطلبات العصر.

زيادة على ذلك الفضاء الإعلامي الذي يسمح بانشاء وإقامة مختلف أنواع القنوات الفضائية حيث أصبح بإمكان مختلف المؤسسات الإعلامية أن تتخذ من العراق موطن قدم لأعمالها وذلك بالتنسيق هيئة الاتصالات والإعلام العراقية كونها الجهة الرسمية الوحيدة ذات الصلة بمنح تراخيص العمل الإعلامي.

وعلاوة على ما ورد أعلاه وجود المناخ الاستثماري الملائم إلى حد كبير حيث البيئة الاستثمارية الآمنة للمحافظة وطبيعة تناسق النسيج الاجتماعي فيها يعد عامل جذب للشركات الاستثمارية.

> **هناك مقومات أخرى لضمان نجاح مشروع المدينة الإعلامية إذا ما علمنا توفر الطواقم الفنية العاملة في صناعة الميديا في المثنى بالإضافة إلى وجود العديد من أبناء المحافظة ذوي التخصصات والشهادات العلمية المتقدمة في مختلف الجوانب مما يوفر على مؤسسات الإعلام استقطاب عاملين من خارج العراق وتوفير نفقات إضافية**

وهناك مقومات أخرى لضمان نجاح مشروع المدينة الإعلامية إذا ما علمنا توفر الطواقم الفنية العاملة في صناعة الميديا في المثنى بالإضافة إلى وجود العديد من أبناء المحافظة ذوي التخصصات والشهادات العلمية المتقدمة في مختلف الجوانب مما يوفر على مؤسسات الإعلام استقطاب عاملين من خارج العراق وتوفير نفقات إضافية.

ولعل جهود هيئة استثمار المثنى ستكلل بالنجاح في إقامة ذلك المشروع الحيوي في المحافظة من خلال الدعم المتواصل للحكومة المحلية التي لم تدخر جهدا في رفد هيئة استثمار المثنى.

فرص استثمارية واعدة

يسر هيئة استثمار المثنى ان تدعو المستثمرين كافة العراقيين والعرب والاجانب في محافظة المثنى في القطاعات العقارية والسياحية والصناعية والزراعية.
وتلتزم الهيئة بتقديم جميع الحقوق والامتيازات التي يضمنها قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمرين الكرام.
وتتوفر في محافظة المثنى جميع مقومات نجاح عملية الاستثمار (الامن المستتب - الايدي العاملة - المواد الاولية - مساحات الارض الشاسعة).
كما يضمن قانون الاستثمار العراقي مناخاً استثمارياً ملائماً لحفظ حقوق وحماية المستثمر.

Promising Investment Opportunities

Al-Muthanna Investment Commission is pleased to invite all Iraqi , Arab and foreign investors to invest in Al-Muthanna Province in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors.
The Commission undertakes to provide all assistance, guarantees and merits stipulated in Law number 13 of 2006.
There are possibilities to invest in real estate , tourism , industrial and agricultural sectors due to the availability of durable security, manpower , raw materials and spacious lands.
The Iraqi Investment Law guarantees suitable investment climate, as well as the protection of the investors' rights.